

Distr.: General
5 March 2018
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثلاثون
٧-١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

الكاميرون

* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-03395(A)



* 1 8 0 3 3 9 5 *

المحتويات

الصفحة

٣ المقدمة والمنهجية	
٣ تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات السابقة	أولاً -
٣ التصديق على الصكوك الدولية (التوصيات ١-٢٨ و ٦٧)	ألف -
٥ تعزيز حقوق الإنسان	باء -
٦ الحقوق المدنية والسياسية	جيم -
٨ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	دال -
١٥ حقوق الفئات	هاء -
 القضايا المتداخلة: الاعتقالات التعسفية وتحسين ظروف الاحتجاز والقضاء على ممارسة	واو -
١٩ التعذيب في السجون (التوصيات ١٠٠-١٠٥)	
٢١ التعاون ووجه التقدم والصعوبات	ثانياً -
٢١ التعاون الدولي والتعاون مع المجتمع المدني (التوصيات ٧٢-٨٢ و ١٧٠)	ألف -
٢١ مجرد أوجه التقدم والممارسات الجيدة والصعوبات والعراقيل	باء -
٢٢ التوقعات التي أعربت عنها الدولة المشمولة بالاستعراض فيما يتصل ببناء القدرات والمساعدة التقنية والدعم...	ثالثاً -
٢٣ قائمة المرفقات	

المقدمة والمنهجية

١- أُعدّ هذا التقرير لأغراض تقييم حالة حقوق الإنسان في الكاميرون في إطار الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، وذلك تحت إشراف اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بمتابعة تنفيذ التوصيات و/أو المقررات المنبثقة عن عمل الآليات الدولية والإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهي لجنة تعمل تحت إشراف رئيس الوزراء/رئيس الحكومة. ويتوافق هذا التقرير مع المبادئ التوجيهية العامة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقد استخلصت حالة حقوق الإنسان الواردة في التقرير بناء على مشاورات شارك فيها البرلمان، والإدارات العامة المعنية، والسلطات الإدارية المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات. وبعد انتهاء الأعمال المتعلقة بإعداد التقرير، نُظمت حلقة عمل لاعتماده في ياوندي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ حضرها جميع الجهات صاحبة المصلحة السالف ذكرها.

أولاً- تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات السابقة

٢- عرف تنفيذ التوصيات التي حظيت بالقبول تقدماً متفاوتاً تجسد إما في شكل تنفيذ كامل أو تنفيذ جزئي أو تنفيذ ينتظر التفعيل^(١).

ألف- التصديق على الصكوك الدولية (التوصيات ١-٢٨ و ٦٧)

٣- فيما يتعلق باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ينص القانون رقم ٢٠١٧/٢٠١٢ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧ والمتعلق بمدونة القضاء العسكري، على تحويل المحاكم العسكرية اختصاص البت في القضايا ذات الصلة بهذه الجريمة (الفقرتان (أ) و(ب) من المادة ٨).

٤- وفيما يتعلق باتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أنشئت بموجب الأمر رقم 022/CAB/PM المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ هيئة تقنية لإدارة مسألة هجرة اليد العاملة^(٢) من مهامها^(٣) دراسة حيثيات التصديق على الاتفاقية. ولا تزال هذه العملية جارية.

٥- وفيما يتعلق باتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون فيما يتعلق بالتبني على الصعيد الدولي، لا يزال التفكير في التصديق عليها آخذاً مجراه.

٦- وفيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يجري حالياً تنفيذ مرحلة إيداع صكوك التصديق.

٧- وتجري حالياً أيضاً عملية التصديق على اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في ميدان التعليم.

٨- ووقعت الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولا تزال عملية التصديق عليهما آخذة مجراها.

- ٩- ولم يُصدّق بعد على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، الموقع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. غير أن القانون رقم ٠١٢/٢٠١٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والمتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني وجرائمه في الكاميرون والقانون رقم ٠٠٦/٢٠١٦ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦ المنظم للنشاط السياحي (المادة ٤٣) يستمدان بعض أحكامهما من البروتوكول.
- ١٠- وتجدر الإشارة، إضافة إلى ذلك، إلى أن الكاميرون صدقت على صكوك أخرى على الصعيدين الدولي والإقليمي.

١١- فعلى الصعيد الدولي، يتعلق الأمر بالصكوك التالية:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٤ المتعلقة بالمشاورات الثلاثية الأطراف - المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٧٦ - والمصدق عليها بموجب المرسوم رقم ٥٧٨/٢٠١٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٥ المتعلقة بسلامة العمال وصحتهم - المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨١ - والمصدق عليها بموجب المرسوم رقم ٥٧٩/٢٠١٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛
- اتفاقية المناخ المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والمصدق عليها بموجب المرسوم رقم ٣٢٠/٢٠١٦ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦^(٤).

١٢- وعلى الصعيد الإقليمي، يُشار إلى ما يلي:

- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المنشئ للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ والمصدق عليه بموجب المرسوم رقم ٢٦٦/٢٠١٤ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤؛
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحماية ومساعدة الأشخاص النازحين في أفريقيا المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، التي انضم إليها الكاميرون بموجب المرسوم رقم ٦١٠/٢٠١٤ المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛
- اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ والمصدق عليها بموجب المرسوم رقم ٦٠٥/٢٠١٤ المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٥)؛
- بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ والمصدق عليه بموجب المرسوم رقم ٦٠٦/٢٠١٤ المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٦)؛
- ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ والمصدق عليه بموجب المرسوم رقم ٦٠٧/٢٠١٤ المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٧)؛
- ميثاق مياه حوض بحيرة تشاد المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ والمصدق عليه بموجب المرسوم رقم ٦٠٨/٢٠١٤ المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٨).

باء- تعزيز حقوق الإنسان

١- اعتماد وتنفيذ خطة العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (٢٠١٥-٢٠١٩) (التوصية ٦٠)

١٣- تتألف خطة العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (٢٠١٥-٢٠١٩)، التي اعتمدت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وبلغت مرحلة التفعيل، من أربعة برامج تقنية تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق الفئوية، فضلاً عن التعاون والتوجيه والرصد والتقييم.

٢- الاستيعاب الداخلي للاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الكاميرون وتطبيقها وتنفيذ خطط العمل والقوانين (التوصيات ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٨ و ٦٩ و ٨٣)

١٤- في هذا المجال، تجري عملية الاستيعاب الداخلي على نحو تدريجي. فعلى سبيل المثال، روعيت في القانون رقم ٠٠٧/٢٠١٦ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ والمتضمن لمدونة القانون الجنائي الشواغل الواردة في الاتفاقيات المبينة في الحاشية أدناه^(٩). أما تنفيذ خطط العمل والقوانين فيندرج في مهام مختلف مؤسسات الدولة.

٣- تثقيف الجمهور العام بحقوق الإنسان (التوصية ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠)

١٥- كجزء من التثقيف المتواصل للجمهور بحقوق الإنسان، استُحدث في التعليم الابتدائي والثانوي برنامج وطني للتثقيف بحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات عدة أنشطة منها حلقة عمل تشاورية في عام ٢٠١٦ تناولت مسألة التثقيف بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تحتفي اللجنة بالأيام المخصصة لإعلاء شأن حقوق الإنسان وتُنتج برنامجاً إذاعياً ثنائي اللغة لتوعية السكان بحقوقهم.

١٦- وفي عام ٢٠١٦، نظمت السلطات العامة حملات لنشر خطة العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتعريف بها في جميع أنحاء البلد^(١٠)، مستهدفة بها الإدارات العامة، ومنظمات المجتمع المدني، والسكان. وعلاوة على ذلك، تعمل مختلف المؤسسات الحكومية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات، ومنظمات المجتمع المدني، بصورة دائمة على تنظيم حلقات دراسية أو حلقات عمل، وحملات توعية، كما تشارك في الأيام الدولية لحقوق الإنسان، وتعدّ برامج أسبوعية تُبث عبر وسائل الإعلام العامة، معتمدة في ذلك أحياناً على اللهجة المحلية للوصول إلى أوسع جمهور.

٤- تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات (التوصيات ٦١ و ٧٠ و ٧١)

١٧- لتعزيز استقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات وتوطيد اكتفائها المالي، زُودت اللجنة بميزانية ما فتئت مخصصاتها يزداد بصورة مطردة منذ عام ٢٠١٢، وذلك إضافة إلى ما عرفه رصيدها البشري من تعزيز^(١١) ^(١٢). وإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على إعادة النظر في إطارها القانوني لتمكينها من أداء مهامها على نحو أفضل.

١٨ - وتمثل المهمة الاستشارية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في مساهمتها في إعداد تقارير الدولة المقدمة إلى مختلف الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان وفقاً للمادة ٢ من قانونها الأساسي الصادر في عام ٢٠٠٤.

جيم - الحقوق المدنية والسياسية

١ - تدريب موظفي سلك القضاء في مجال حقوق الإنسان (التوصيات ١٣٨ و ١٧٠ و ١٧١)

١٩ - (التوصية ١٧١) كجزء من التدريب الأولي المقدم للموظفين في هذا الصدد، يتواصل تدريس الوحدات المنهجية المتعلقة بحقوق الإنسان في المدرسة الوطنية للشرطة، وعلى صعيد قيادة مدارس ومراكز التدريب التابعة للشرطة والدرك الوطني، والمدرسة الوطنية لإدارة السجون، والمدرسة الوطنية للإدارة والقضاء (المرفق ١). وفيما يتعلق بالدرك الوطني، تُدرس في مدرسة الدرك الوطني منذ عام ٢٠١١ وحدة منهجية عن حقوق الإنسان، إضافة إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات قد اضطلعت بتدريب نحو ثلاثين من ضباط الدرك في عام ٢٠١٦ في مجال احترام حقوق الإنسان. وفي المدرسة العسكرية للقوات المسلحة، أُدرجت في سياق التدريب المستمر وحدات منهجية عن القانون الدولي الإنساني.

٢٠ - وفي سياق التدريب المستمر، يشارك الموظفون الإداريون في دورات تدريبية مخصصة لحقوق الإنسان. ونظمت جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، من ضمنها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات^(١٣)، حلقات دراسية وحلقات عمل استهدفت منظمات المجتمع المدني. وبفضل المخصصات السنوية المعتمدة منذ عام ٢٠١٤ في ميزانية وزارة العدل، استفاد أكثر من ١٣٠ قاضياً من تعزيز قدراتهم في مجال حقوق الإنسان^(١٤).

٢١ - وُنظمت أنشطة للتوعية، لا سيما لصالح الشرطة، عن طريق تنظيم محاضرات تثقيفية وتقريب خدمات الشرطة من المجتمع وتمكين ضحايا انتهاك حقوق الإنسان أو الشهود من الاستفادة من مساعدة وحدات عملياتية تابعة للشرطة.

٢٢ - وكجزء من مشروع "نقابة المحامين في خدمة الحكم الرشيد ودولة القانون"^(١٥)، نظمت نقابة المحامين في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ أنشطة لبناء القدرات استفاد منها في المقام الأول ٨٨٥ محامياً (المرفق ٢)^(١٦).

٢٣ - (التوصية ١٣٨) سُخِّرت جهود التعاون التقني^(١٧) لإتاحة التدريب لمسؤولي اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد^(١٨)، الذين تولوا بدورهم تدريب القضاة وقوات الشرطة ورؤساء وحدات مكافحة الفساد^(١٩) والجهات الفاعلة في القطاع الخاص^(٢٠) في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وإضافة إلى ذلك، تتاح للملحقين القضائيين في كثير من الأحيان فرصة الالتحاق بدورات تدريبية في منظمة العمل الدولية. وفي عام ٢٠١٧، أتاح دعم مقدم إلى الكاميرون في إطار التعاون مع إيطاليا تدريب ٧٥ قاضياً في مجال حقوق الإنسان^(٢١)، وتحديث التجميع الوثائقي للصوصك الدولية والإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان الذي سبق أن نشرته وزارة العدل في عام ٢٠١١.

٢- مكافحة إفلات موظفي إنفاذ القانون من العقاب (التوصية ٩٩)

٢٤- فيما يتعلق بالعقوبات التأديبية، اتخذت في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ إجراءات تأديبية في حق ٨٤ من موظفي الشرطة من جميع الرتب، وتدرجت العقوبات التي اتخذت بشأن انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان من الإنذار إلى الشطب من سلك الشرطة (المرفق ٣). وفي نفس السياق، عوقب ضابط سام وضابط صف - ناهز عددهم اثني عشر ضابطاً - تابعون للدرك الوطني وعزلوا على الفور من مهامهم^(٢٢).

٢٥- وفي عام ٢٠١٦، شُرع في ١٧٥ ملاحقة قضائية ضد موظفين مكلفين بإنفاذ القوانين، وأصدرت المحكمة العسكرية ١٤ حكم إدانة في هذا الصدد بشأن خروقات متصلة بانتهاك الحق في الحياة والسلامة البدنية والمعنوية. وتدرج العقوبات المفروضة كل عام في تقرير وزارة العدل عن حالة حقوق الإنسان في الكاميرون^(٢٣). ولزيادة تعزيز الإطار القانوني الوطني لمنع التعذيب ومكافحة الإفلات من العقاب، وُسِّع تعريف التعذيب ليشمل مرتكبيه من أصحاب السلطة التقليدية (المادة ٢٧٧-٣ من القانون الجنائي).

٣- الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (التوصيات ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦)

حرية التعبير والاتصال

٢٦- لتيسير ممارسة هذه الحرية، اعتمد قانونان جديداً هما القانون رقم ٠٠٦/٢٠١٥ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ المعدل والمكمل للقانون رقم ٠١٣/٢٠١٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الذي ينظم الاتصالات الإلكترونية والقانون رقم ٠٠٧/٢٠١٥ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الذي ينظم النشاط السلمي البصري. وإضافة إلى ذلك، أنشئ صندوق خاص لتنمية الإعلام السلمي البصري. وتواصل تقديم الدعم العام لشركات الاتصال الخاصة رغم القيود المفروضة على الميزانية (المرفق ٤). وبلغت قيمة الدعم ٢٧٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (فرنك)^(٢٤) في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، و ٢٤٣ مليون فرنك^(٢٥) في عام ٢٠١٥، و ٢٥٠ مليون فرنك^(٢٦) في عام ٢٠١٦.

٢٧- وبغية إصلاح المشهد الإعلامي، أعيد في عام ٢٠١٥ تفعيل لجنة بطاقة الصحافة، التي تتولى تحديد من تنطبق عليه صفة مهني وسائل الإعلام^(٢٧). وفي عام ٢٠١٦، بلغ عدد الطلبات التي درستها اللجنة وأصدرت لأصحابها بطاقة صحفي ٩٠٠ طلب من أصل ١٠٠٠ طلب. وفي عام ٢٠١٧، كان البلد يضم ١٣٠٠ صحيفة مرخص لها قانونياً، و ٢٠ قناة تلفزيونية، وأكثر من ١٧٧ محطة إذاعية، وحوالي ٥٠ صحيفة إلكترونية، وأكثر من ٥٠٠ مؤسسة من مؤسسات التوزيع التلفزيوني.

٢٨- وينبغي التذكير بأن وسائل الإعلام تتمتع بحرية التعبير في إطار قواعد الأخلاقيات المهنية^(٢٨). ومن أجل تزويد مهنيي وسائل الإعلام بما يلزم من مهارات لكفالة احترام هذه القواعد، تضطلع المؤسسات العامة والمنظمات المهنية والمجلس الوطني للاتصال بتنظيم دورات لتعزيز القدرات^(٢٩). وبحث المجلس الوطني للاتصال، في إطار مهمته التنظيمية، حالات انتهاك للالتزامات الأخلاقية وفرض عقوبات كان بعضها موضوع طعون أمام المحاكم الإدارية. وفي الفترة

من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، تلقى المجلس ٣٢٧ طلباً، منها ١١٦ طلباً مقدماً من أفراد، و٧٩ طلباً من السلطات العامة، و٢١ طلباً من رابطات مهنية، و٦ طلبات من بعض المؤسسات، تضاف إليها ١٠٥ حالات تدخل تلقائي للمجلس. وقد أفضت هذه الطلبات إلى اتخاذ تدابير تنظيمية وعقوبات تراوحت بين الإنذار والحظر النهائي (المرفق ٥). ونشأت هذه القضايا في معظم الحالات عن شكاوى تقدم بها أفراد اعتبروا أن حقوقهم قد انتهكت من جانب الصحفيين. ولوحظ نفس الاتجاه في القضايا المعروضة على المحاكم، على الرغم من أنها شملت في بعض الحالات قضايا حركتها السلطات العامة (المرفق ٦).

٢٩- ويتجسد التعاون مع أصحاب الولايات الخاصة فيما تقدمه الدولة من ردود على الاستبيانات التي ترد إليها. وفي هذا الصدد، ردت الكاميرون، في آذار/مارس ٢٠١٧، على الطلب المقدم إليها قبل بضعة أشهر من المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، ومن المقرر الخاص المعني بالحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات^(٣٠).

٣٠- وقد قُيدت حرية التعبير مع ذلك لأغراض المحافظة على النظام العام. وحصل ذلك أثناء التعليق المؤقت لشبكة الإنترنت في مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي في عام ٢٠١٧^(٣١).

حرية التجمع والتظاهر (التوصية ١٣٩)

٣١- خلال المؤتمر نصف السنوي الثاني لمحاظفي المناطق لعام ٢٠١٦^(٣٢)، أعطيت توجيهات بشأن أعمال ضوابط للمظاهرات توجهاً للتوازن بين متطلبات الحرية واعتبارات صون النظام العام.

٣٢- وفي عام ٢٠١٧، نُظمت أربع حلقات دراسية إقليمية لبناء القدرات بشأن سيادة القانون وممارسة الحريات المدنية حضرها جميع المحافظين. وتُبذل جهود خلال اجتماعات لجان التنسيق الإدارية والأمنية ولجان التنسيق المعنية بحفظ النظام العام، التي تعقد شهرياً أو فصلياً، لتوعية المحافظين ووكلاء المحافظين والمسؤولين المعنيين بمسألة حرية التجمع والتظاهر. ويتولى هؤلاء المسؤولون مواصلة هذه التوعية في صفوف السكان أثناء الجولات التي ينظمونها في المناطق الخاضعة لسلطتهم.

حماية المدافعين عن حقوق الإنسان (التوصية ١١٢)

٣٣- تجري حالياً مناقشات بشأن وضع إطار رسمي للتشاور بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، تتخذ إجراءات للتحقيق قضائياً في التهديدات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان^(٣٣).

دال - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٤- من أجل تصحيح التدابير التي سبق اتخاذها، اعتمدت خطة طارئة مدتها ثلاث سنوات من أجل تحقيق النمو وتعزيز العمالة (خطة النمو والعمالة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧)، ورصدت لها ميزانية ٩٢٥ بليون فرنك^(٣٤) لتنمية القطاعات الاجتماعية الحساسة، بما يشمل ٣٠ بليون فرنك^(٣٥) للصحة، و٤٧٣ ٣٠٢ ١٩٠ ٥٩ فرنك^(٣٦) للزراعة، و٧٧٥ ٠٤٠ ٣٢١ ١٩ فرنك^(٣٧) لقطاع تربية الماشية.

١- الحق في الصحة (التوصيات ١٤٩ و ١٥٠-١٥٧ و ١٦٩)

٣٥- سعياً إلى تحسين الحق في الصحة، عُززت إمدادات المياه ببناء أو إعادة تأهيل وحدات إنتاج واستخراج المياه، وتمديد شبكات التوزيع في الوسط الحظري والضواحي والمناطق الريفية، وذلك بفضل العديد من المشاريع (التوصية ١٤٩). واقترن ذلك بتنفيذ ٢٦ مشروع إمداد بالمياه الصالحة للشرب، بلغت تكلفتها الإجمالية ٨٣٤,٩٦٠ مليون فرنك^(٣٨)، الأمر الذي أتاح زيادة نسبة الوصول إلى المياه الصالحة للشرب من ٤٠ في المائة إلى ٦٣ في المائة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦. وارتفع عدد مشتركى الشركة العامة لتوزيع المياه^(٣٩) من ٢٦٠.٠٠٠ في عام ٢٠١٤ إلى ٤٢١.٠٠٠ في عام ٢٠١٧. ومن أجل تسريع وتعزيز هذه النتائج، أُدرجت مسألة الإمداد بالمياه الصالحة للشرب في خطة النمو والعمالة^(٤٠). وقد ينبج عن صعوبات تمويل قطاع المياه، المعتمد في جزء كبير على الجهات المانحة، وعن صعوبة حشد الموارد المائية بسبب العوائق الجيولوجية، تأثير سلبي على الصحة مرده تقليص نسبة استخدام مصادر المياه المحسنة، التي بلغت ٧٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٤، ونسبة استخدام المراحيض المحسنة، التي بلغت نسبة ٣٤,٩ في المائة^(٤١).

٣٦- ومن أجل إتاحة إمكانية الوصول إلى الرعاية والخدمات الصحية للجميع، يجري إنضاج فكرة تطبيق نظام التغطية الصحية الشاملة^(٤٢). وإضافة إلى ذلك، مكنت الاستراتيجية القطاعية في مجال الصحة (٢٠٠١-٢٠١٥)^(٤٣) من تدعيم الخدمات الصحية المقدمة بالبنى التحتية والموارد البشرية، وتيسير الحصول على الأدوية، وتطوير عدة أدوات مبتكرة لتمويل الصحة^(٤٤). وقد استخدمت هذه الاستراتيجية كأساس للتدخلات المستهدفة للأمهات والأطفال والمراهقين، فضلاً عن إعمالها في مجال الوقاية من أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وفي تقديم الرعاية اللازمة في هذا الصدد.

٣٧- وقد تطورت الخدمات المقدمة في مجال الرعاية الصحية والصحة عموماً بالاعتماد على محور الخدمات الأولية والخدمات التخصصية، إضافة إلى أعمال توجيهات جديدة فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى المرافق الصحية^(٤٥). وفي عام ٢٠١٤، كانت هذه الخدمات تقدم بالاعتماد على مرافق صحية عامة وخاصة بلغ عددها ١٦٧ ٥ مرافقاً (المرفق ٧).

٣٨- وفيما يتعلق بالموظفين، وضعت خطة لتنمية الموارد البشرية^(٤٦) في قطاع الصحة في عام ٢٠١٣. وتهدف الخطة إلى تدارك نقص الموظفين المؤهلين - الذي يقدر بـ ٢٧ ٧٥٣ موظفاً - بحلول عام ٢٠١٨. وبالتالي، ففي عام ٢٠١٥ على سبيل المثال، قُدم التدريب إلى ٥٢٠ من العاملين الصحيين، و ٢ ١٥٠ من رؤساء المناطق الصحية، و ٥٦٨ من المدربين الصحيين، و ٥١ ١٠٠ من الموزعين المعتمدين في المجتمعات المحلية^(٤٧). وخصصت الدولة في عام ٢٠١٥ ما مجموعه ٢٣٥ مليون فرنك^(٤٨) للتدريب المستمر للموظفين الطبيين والصحيين. وزادت النسبة المئوية للمراكز الصحية العاملة التي تضم ٥٠ في المائة على الأقل من عدد الموظفين اللازمين من ٢٠,٤١ في المائة في ٢٠١٥^(٤٩) إلى ٥٠ في المائة في ٢٠١٦^(٥٠).

٣٩- ومن أجل تحسين الظروف المعيشية لهؤلاء العاملين في مجال الرعاية الصحية، تنص الأنظمة السارية على مزايا تقدم في شكل مكافآت واستحقاقات تكفل بالنفقات الطبية^(٥١). وإضافة إلى ذلك، يستفيد ٤٤ مركزاً صحياً موزعاً على ٧ مناطق إقليمية، من أصل ١٠ مناطق، من آلية للتمويل القائم على الأداء^(٥٢)، يتوخى منها تعزيز خدمات المؤسسات الاستشفائية نوعاً وكماً.

٤٠ - ولاستبقاء الموظفين في وظائفهم، أُطلق مشروع تجربي للاحتفاظ بالموظفين في المناطق الصعبة في آذار/مارس ٢٠١٤. وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع في عام ٢٠١٥ ما قدره ٥٠ مليون فرنك^(٥٣)، ثم ارتفع هذا المبلغ إلى ١٤٥ مليون فرنك^(٥٤) في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦ على سبيل المثال، صُرفت مكافآت لـ ٢٦٩ موظفاً لازموا مواقع عملهم في مناطق ريفية يصعب الوصول إليها تقع في مناطق الشمال والجنوب الغربي^(٥٥).

٤١ - وفيما يتعلق بصحة الأم والطفل (التوصية ١٥٠)، وضع برنامج وطني متعدد القطاعات لمكافحة وفيات الأمهات وحديثي الولادة والأطفال الصغار في الكاميرون^(٥٦) (٢٠١٤-٢٠١٨)^(٥٧)، واقتن البرنامج بعدد من خطط العمل. وتهدف الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة وفيات الأمهات وحديثي الولادة والأطفال الصغار (٢٠١٤-٢٠٢٠)^(٥٨) إلى تقليص وفيات الأمهات من ٧٨٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة لمولود حي إلى ٥٠٠ حالة وفاة في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٠، وهو ما يعادل خفضاً بنسبة ٦,٢ في المائة سنوياً^(٥٩). وتهدف هذه الأطر الاستراتيجية إلى تقديم استجابة شاملة ومتكاملة لقضايا صحة الأم والطفل والمراهق.

٤٢ - وعلاوة على ذلك، وُضع برنامج وطني لنقل الدم في عام ٢٠١٣ لمكافحة العجز في إمدادات الدم في المستشفيات. ويسهم هذا الإجراء في الحد من وفيات الأمهات. وتقوم الاستراتيجية أيضاً على محاور، منها تقديم الرعاية المحددة الضوابط في المرحلة السابقة للولادة وإتاحة خدمات التوليد الطبي، بما يشمل تنظيم أنشطة لتوعية النساء الحوامل. وفي هذا الصدد، بلغ عدد النساء اللواتي شملهن تقديم المشورة ٥٦٥ ٦٢٥ امرأة حاملاً في عام ٢٠١٥ من أصل ٨٤٥ ٠٤٨ امرأة كان يتوقع استفادتهن من ذلك، وهو ما يمثل نسبة ٧٤ في المائة مقابل ٦٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٤^(٦٠).

٤٣ - ولتحسين وصول المستفيدات إلى الرعاية الطبية المتعلقة بالتوليد (التوصية ١٥٦)، استمر تجهيز المرافق الصحية مسبقاً بلوازم التوليد واقتن ذلك بإعمال برنامج لسندات الدعم الصحي^(٦١).

٤٤ - وإضافة إلى ذلك، أنشئت ١٠ مدارس للقابلات منذ عام ٢٠١٢ لسد الثغرة في الموارد البشرية، ووظفت الدولة ١٧٩ من خريجات هذه المدارس. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، عُززت قدرات ٨٤٦ ٥ موظفاً في مجال الصحة الإنجابية^(٦٢). ومن ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، أنشئ ٢٧ جناحاً للأم والطفل، ١٠ منها مجهزة تجهيزاً كاملاً. وقد افتتح المركز الاستشفائي للبحوث والتطبيقات المتعلقة بالجراحة بالمنظار والإنجاب في أيار/مايو ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل الولادات المشمولة بالإشراف الطبي من ٥٤,٦٩ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٥^(٦٣). وإضافة إلى ذلك، بلغ معدل انتشار وسائل منع الحمل ٣٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٤^(٦٤). وبُذلت جهود لزيادة وصول النساء والمراهقات إلى تنظيم الأسرة من خلال تدريب مقدمي الخدمات وزيادة الوعي بين المستفيدين^(٦٥).

٤٥ - وفيما يتعلق بالصحة الإنجابية للمراهقين (التوصية ١٥٠)، فإلى جانب الخطة الاستراتيجية الوطنية لصحة المراهقين والشباب، التي يعود تاريخ وضعها إلى عام ٢٠١٣، افتتح في عام ٢٠١٦ ما مجموعه ١٣ عيادة للمراهقين^(٦٦) في مناطق الشرق، وأداماوا، وأقصى الشمال، والشمال^(٦٧)، وعُززت قدرات ١٥٠ من المهنيين الصحيين في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين.

٤٦- وفيما يتعلق بوصول الأطفال إلى الرعاية الصحية (التوصية ١٥٧)، نظمت حملات للتوعية بغسل اليدين، ومكافحة الطفيليات، والتحصين في إطار البرنامج الموسع للتحصين^(٦٨) الذي شمل في عام ٢٠١٥ أكثر من ١٢ من الأمراض التي يمكن أن تصبح متوطنة. وإضافة إلى ذلك، اعتُمدت منذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مجانية علاج الملاريا الهَيِّنة والملاريا الحادة لدى الأطفال دون سن الخامسة. وفي عام ٢٠١٥، مثل عدد الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالملاريا الهَيِّنة الذين استفادوا من العلاج المجاني ما نسبته ٥٩ في المائة (أي ٦٤٥ ١٤٥ طفلاً من أصل ٥٥٣ ٢٤٦ طفلاً) مقابل ٤٧,٠٣ في المائة في عام ٢٠١٦ (أي ٩٩٨ ١٣٣ طفلاً من أصل ٨٦١ ٢٨٤ طفلاً). ومثل عدد الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالملاريا الحادة الذين استفادوا من العلاج المجاني نسبة ٥١ في المائة في عام ٢٠١٥ (أي ٨٦٢ ١٠٩ طفلاً من أصل ٩٢٦ ٢١٤ طفلاً) مقابل ٤٩,٠٨ في المائة في عام ٢٠١٦ (أي ٦١٧ ١١٧ طفلاً من أصل ٦١٥ ٢٣٩ طفلاً). وإضافة إلى ذلك، تواصل توزيع الناموسيات وبلغت نسبة الأسر المعيشية التي لديها ناموسية واحدة على الأقل مشربة بمضاد طويل الأمد وصالحة لشخصين ٧١ في المائة في عام ٢٠١٥^(٦٩).

٤٧- وكجزء من تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (التوصية ١٥١)، أصدرت وزارة الصحة^(٧٠) توجيهات جديدة^(٧١) في أيار/مايو ٢٠١٦.

٤٨- فعلى صعيد الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بذلت جهود للتوعية خلال الملتقيات الشعبية^(٧٢) (التوصية ١٥٤) وتواصل توزيع الواقيات الذكرية في المناطق الحضرية والريفية، إذ بلغ عدد ما وزع منها ٨٤٩ ٢٧٦ ٣٠ واقياً في عام ٢٠١٦ مقابل ٤٤١ ٣٠٥ ٣٣ في عام ٢٠١٥ و ٩١٧ ٠٠٢ ٣٨ في عام ٢٠١٤. وفي ما يتصل بالواقيات الأثوية، وزع منها ٦٠٤ ٢٣٤٦ ٢٠٤ واقياً في عام ٢٠١٦ مقابل ١٥٧ ٢٣٤٤ ٢ في عام ٢٠١٥ و ٤٦٤ ٤٦٩ ٢ في عام ٢٠١٤^(٧٣). وإضافة إلى ذلك، خضع للفحص ١٣٩ ٤١٨ ٢ شخصاً في عام ٢٠١٦^(٧٤) مقابل ٠٩٦ ٧٢٣ ٠ شخصاً في عام ٢٠١٤^(٧٥).

٤٩- ولضمان توافر العلاج ومواجهة الصعوبات المتعلقة بمجانيته^(٧٦)، اعتُمد نظام لا مركزي لوحدة الرعاية ومراكز العلاج الخاصة بالأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية^(٧٧)؛ وزاد عددها من ١٦٤ في عام ٢٠١٤ إلى ١٦٦ و ٢٥٤ في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي، موزعة على ١٨٩ مركزاً صحياً. وإضافة إلى ذلك، انخفض متوسط تكلفة فحص الحمولة الفيروسية من ١٠ ٠٠٠ فرنك^(٧٨) إلى ٥ ٠٠٠ فرنك^(٧٩) في عام ٢٠١٦ في المختبرات المرجعية الثمانية. ومن أصل ٩٩٣ ٤٦ مريضاً خضعوا للفحص، لم تكتشف حمولة فيروسية لدى ٩٦٢ ٢٩ مريضاً منهم وهو ما يعادل نسبة إزالة للفيروس بلغت ٦٣,٧٥ في المائة.

٥٠- وزاد عدد الأشخاص المستفيدين من العلاج من ٥٣١ ١٣١ شخصاً في عام ٢٠١٣، و ٠٣٨ ١٤٥ في عام ٢٠١٤^(٨٠)، و ٤٣١ ١٦٨ في عام ٢٠١٥، ليبلغ ٣٨٢ ٢٠٥ شخصاً في عام ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، تراجع نسبة انتشار الإيدز التي كانت تبلغ ٤,٠٨ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٩٤ في المائة في عام ٢٠١٥، ثم إلى ٣,٨٢ في المائة في عام ٢٠١٦^(٨١). ومن أجل تحسين الترابط بين الفحص وتلقي العلاج، اعتُمدت مبادرة "اختبار وعلاج" في عام ٢٠١٦.

٥١- وبدأ تنفيذ الوقاية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل (التوصية ١٥١) من خلال تطبيق الخيار الطبي "باء+" في عام ٢٠١٤. وبلغت نسبة النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية اللواتي استفدن من البروتوكول المضاد للفيروس للحد من انتقال الإصابة إلى الطفل^(٨٢) ٧٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٦^(٨٣) مقابل ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٥^(٨٤). وساهمت عوامل من قبيل الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة المشترك للوقاية من الإيدز، وبناء قدرات العاملين المعنيين بمسألة انتقال الإصابة إلى الطفل، والإقبال على الفحص الطوعي، وإتاحة وصول النساء الحوامل في المجتمعات الريفية إلى الرعاية السابقة للولادة وإجراءات منع انتقال الإصابة، في تحسين التدخلات في المناطق الريفية وفي تحقيق نتائج مرضية بشكل عام. وفي عام ٢٠١٤، حصلت على علاج مضاد للفيروس ٢٢ ٢٩٧ امرأة حاملاً مصابة بالفيروس^(٨٥) من أصل ٣١ ١١٢ امرأة، وهو ما يمثل نسبة ٥٣,٥ في المائة مقابل ٣٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، واستفادت ٢٦ ٦٧٨ امرأة من البروتوكول المضاد للفيروس في عام ٢٠١٥ من أصل ٣١ ٥٩٦ امرأة حاملاً مصابة بالفيروس، وهو ما يعادل نسبة ٨٤ في المائة.

٥٢- ومن بين الأطفال المولودين لأمهات مصابات بالفيروس، البالغ عددهن ٢٢ ٢٩٧ امرأة في عام ٢٠١٤، قدمت جرعات وقائية من المضادات الفيروسية إلى ١٠ ٧١٨ طفلاً. وفي عام ٢٠١٥، قدمت إلى ١٢ ٨١١ طفلاً معرضاً للإصابة جرعات وقائية من المضادات الفيروسية، وشخصت الإصابة لدى ٩٧٩ طفلاً منهم وقدم العلاج بالمضادات الفيروسية إلى ٥٢٦ طفلاً منهم. وفي عام ٢٠١٦، قدمت إلى ١٤ ٧٣٤ طفلاً معرضاً للإصابة جرعات وقائية من المضادات الفيروسية، وشخصت الإصابة لدى ٨٢٣ طفلاً وقدم العلاج بالمضادات الفيروسية إلى ٦٢٦ طفلاً منهم.

٥٣- ومن أجل مكافحة التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، تنص المادة ٢٤٢ من القانون الجنائي على تجريم التمييز على أساس الحالة الطبية. وإضافة إلى ذلك، تشكل الاستراتيجية المعتمدة في عام ٢٠١٦ بشأن توزيع المضادات الفيروسية جزءاً من مكافحة هذا التمييز.

٥٤- وفيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل، أتاحت مبادرة VCT@WORK إنجاز أكثر من ٣٠٠ حملة فحص في مكان العمل (في القطاع الرسمي وغير الرسمي) موزعة على ١٠ مناطق، وهو ما أتاح فحص ٤٨ ٢٣٩ شخصاً في عام ٢٠١٤ (٣٢ ٣٢٥ رجلاً و١٥ ٩١٤ امرأة) تبين أن ١ ٦٧٢ منهم مصابون بالفيروس وأحيل منهم ١ ٥٥٤ شخصاً إلى المرافق الطبية المعنية بتقديم الرعاية^(٨٦). وفي عام ٢٠١٥، فُحص ٦١ ٠٤٨ شخصاً (٣٧ ٣٤٥ رجلاً و٢٣ ٧٠٣ نساء)، تبين أن ١ ٢٠٦ منهم مصابون بالفيروس وأحيل ١ ٠٨٧ شخصاً منهم إلى مرافق الرعاية ولم تتح معلومات عن ١١٩ منهم (٩,٨٦ في المائة)^(٨٧). وأتاحت مبادرة VCT@WORK فحص أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ من العاملين والأفراد، تبين أن ٤ ٢٠٠ منهم كانوا مصابين وأحيلوا إلى العلاج.

٢- الحق في العمل والحرية النقابية والمعاملة على قدم المساواة في قطاع العمل (التوصيات ١٤٠ و١٤٢ و١٤٥)

٥٥- في إطار بروتوكول الاتفاق المتعلق بالبرنامج القطري لتعزيز العمل اللائق، الذي وقع في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بين الكاميرون ومنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

(التوصية ١٤٥)، أنشئت لجنة للمشاورات ومتابعة للحوار الاجتماعي (التوصية ١٤٠) بموجب الأمر 067/CAB/PM المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤^(٨٨). وإضافة إلى ذلك، بدأت عملية إعادة تنظيم قطاع النقابات منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥^(٨٩) من أجل إعداد حصر محدث للمنظمات المهنية^(٩٠). ولم تحل العملية دون تطبيق آليات التمثيل العمالي. وبالتالي وقع الاختيار على ٧٤٨٠ مندوباً للعمال - تابعين لـ ١١ مركزية نقابية - على إثر الانتخابات التي جرت في ١ آذار/مارس و ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في جميع أنحاء البلد^(٩١).

٥٦- وعلاوة على ذلك، أتاحت الإصلاحات الجارية توسيع نطاق الضمان الاجتماعي الذي أضحى يغطي القطاع غير الرسمي بالاعتماد على التأمين الطوعي، في حين زاد عدد مناصب العمل المستحدثة من ٧١٢ ٢٢٤ منصباً في عام ٢٠١٣ إلى ٣٠٣ ٤٧٣ منصباً في عام ٢٠١٧ وشمل ذلك زيادة في فرص العمل اللائق. وإضافة إلى ذلك، وُضعت خطة ثلاثية السنوات خاصة بالشباب في عام ٢٠١٧ أتاحت تمويل ٣٨ مشروعاً على أساس تجريبي في مجالات حظيت بالتركيز مثل الزراعة والاقتصاد الرقمي والصناعة والابتكار من تشجيع مشاريع الأعمال الذاتية. وكشف تقييم البرنامج القطري لتعزيز العمل اللائق بلوغ نسبة تنفيذ قدرها ٧٠ في المائة. وإلتاحة بلوغ أقصى النتائج، اتفق على تمديد العمل بالبرنامج إلى عام ٢٠١٩.

٥٧- وتظل المساواة في الأجر بين الرجال والنساء ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في مجال العمل من المبادئ التي يُحرص على تكريسها في الواقع (التوصية ١٤٢)^(٩٢).

٣- الحق في التعليم (التوصيات ١٦١-١٦٤)

٥٨- اعتمدت الوثيقة الاستراتيجية لقطاع التعليم والتدريب (٢٠١٣-٢٠٢٠) في عام ٢٠١٣. وتركز الوثيقة على ثلاثة محاور هي الوصول والإنصاف، والجودة والوجاهة، والإدارة والحوكمة.

٥٩- ومن أجل تحسين نسبة الالتحاق بالتعليم عن طريق الحد من التفاوتات القائمة، ركّز على مجانية التعليم في المرحلة الابتدائية، وألغيت الرسوم المستحقة^(٩٣). وشمل ذلك دعم أولياء الأمور من خلال توفير الكتب المدرسية الأساسية وتعزيز الهياكل الأساسية المدرسية في المناطق الريفية والحضرية (التوصية ١٦١)^(٩٤) (المرفق ٨). وفيما يتصل بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، كان توزيع المؤسسات يشمل ٢٦٧ ٨ روضاً للأطفال في ٢٠١٣/٢٠١٤ ثم ١٧٥ ٩ روضاً في ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٦٦٠ ٩ في ٢٠١٥/٢٠١٦. وزاد عدد المعلمين في التعليم ما قبل الابتدائي من ٢١٠ ١٠ في ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٦٨٦ ١٠ في ٢٠١٥/٢٠١٦ وبلغ عدد تلاميذ هذه المرحلة ٤٢٩ ٥٢٢ تلميذاً في ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٨١٠ ٥٥٥ تلميذاً في ٢٠١٥/٢٠١٦، أي ما يعادل نسبة مدرس واحد لكل ٢٠ تلميذاً^(٩٥). وبلغت النسبة الإجمالية للمُسجلين في التعليم ما قبل الابتدائي^(٩٦) ٣٧,٥ في المائة في ٢٠١٤/٢٠١٥ أما النسبة الصافية للمُسجلين في التعليم ما قبل الابتدائي فقد بلغت ٢٦,٩ في المائة.

٦٠- وفي المرحلة الابتدائية، كان توزيع المدارس يشمل ١٣٥ ١٨ مدرسة في ٢٠١٣/٢٠١٤ و ١٣٦ ١٩ في ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٧١١ ١٩ في ٢٠١٥/٢٠١٦. وزاد عدد معلمي المدارس الابتدائية العامة من ٣٥٧ ٦٠ في ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٨٧٨ ٦٧ في ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٦٤ ٦٦ في ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل عدد طلاب يقدر بـ ٩١٢ ١٣٦ ٤ في ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٩٨٨ ٣٦٩ ٤ في ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٣٥ ٤٨١ ٤ في ٢٠١٥/٢٠١٦، أي ما يعادل نسبة ٥١ تلميذاً لكل معلم. وبلغت النسبة الصافية للمُسجلين في هذه المرحلة ٨٧,٣ في المائة في ٢٠١٤/٢٠١٥^(٩٧).

٦١- وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي، كان توزيع المؤسسات التعليمية يشمل ٣ ٥٧٠ مؤسسة في ٢٠١٣/٢٠١٤^(٩٨). وزاد هذا العدد إلى ٣ ٧٨٦ في ٢٠١٤/٢٠١٥^(٩٩) وإلى ٣ ٩٨٧ في ٢٠١٥/٢٠١٦^(١٠٠). وزاد عدد المدرسين من ٢٣٧ ١٠٠ مدرساً^(١٠١) إلى ٦١٣ ١١٨ مدرساً في ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ٢ ٢٣٧ ٠١٥ طالباً مسجلاً. وانتقلت النسبة الإجمالية للمسجلين من ٥٦,٥٦ في المائة في ٢٠١٣/٢٠١٤^(١٠٢) إلى ٥٩,٥٤ في المائة في ٢٠١٥/٢٠١٦^(١٠٣).

٦٢- وفي التعليم العالي، تعززت المؤسسات التعليمية بتوسعة أو تدشين فروع جديدة في ثماني جامعات حكومية، وبازدياد عدد المعاهد الخاصة للتعليم العالي من ١٤١ معهداً في عام ٢٠١٣ إلى ١٨٥ معهداً في عام ٢٠١٧. وزادت عدد الطلاب من ٤١٥ ٣١٨ طالباً في ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٤٥٠ ٠٠٠ في ٢٠١٥/٢٠١٦، وقدرت نسبة الفتيات بـ ٤٣,٦٠ في المائة في ٢٠١٥/٢٠١٦. وارتفع عدد الأساتذة من ٤ ٠٨١ أستاذاً في ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٤ ٤٥٠ أستاذاً في ٢٠١٥/٢٠١٦، وهو ما يعادل نسبة أستاذ واحد لكل ١٠٢ من الطلاب^(١٠٤).

٦٣- وبُذلت جهود للنهوض بتعليم البنات (التوصية ١٦٣) من خلال تنظيم حملات للتوعية واتخاذ تدابير تحفيزية، وعن طريق تقديم المنح الدراسية واللوازم التعليمية للفتيات، وتوزيع الوجبات الغذائية الجاهزة، واستحداث مطاعم مدرسية في مناطق التعليم ذات الأولوية، وبناء مرافق منفصلة، ومكافحة العنف الجنساني في المدارس^(١٠٥) والزواج المبكر أو القسري.

٦٤- وشملت الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين نوعية التعليم المدرسي العمل على إقامة تعليم أساسي جيد، وبناء قدرات المعلمين، وإصلاح المناهج الدراسية، وتعليم اللغات الوطنية، وتعزيز الصحة المدرسية.

٦٥- وقد ساهمت جميع هذه الجهود في رفع نسب الالتحاق بالتعليم. وفي عام ٢٠١٤، بلغ معدل إكمال^(١٠٦) التعليم الابتدائي ٧٩,٧ في المائة في صفوف الذكور في العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة بـ ٧٢,٨ في المائة في صفوف الإناث، في حين بلغ معدل الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي ٧٧,٨ في المائة في صفوف الإناث مقابل ٧٨ في المائة في صفوف الذكور. وبلغت النسبة الصافية للالتحاق بالمدارس الثانوية ٥٥ في المائة للذكور مقابل ٥٠ في المائة للفتيات. وبلغ مؤشر تكافؤ الجنسين في المستوى الابتدائي ٠,٩١، بينما بلغ ٠,٩٢ في المستوى الثانوي.

٦٦- ومع ذلك، شهدت السنة الدراسية ٢٠١٦/٢٠١٧ اضطرابات في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي نتيجة المطالبات التي أعربت عنها بعض الهيئات الممثلة لبعض المهن، بما في ذلك نقابات المدرسين.

٤- الحقوق الاجتماعية: مكافحة الفقر وتحسين ظروف المعيشية للسكان (التوصيات ١٤٣-١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨)

٦٧- إضافة إلى الخطة الطارئة المذكورة أعلاه، اتخذت مبادرات مثل مشروع شبكات الأمان الاجتماعي، والمشروع المتعلق بالأعمال الكثيفة الاعتماد على اليد العاملة التابع للبرنامج الوطني للتنمية التشاركية، والبرنامج الفرعي الثاني لمكافحة الأسباب الأساسية للفقر. وبفضل التعاون بين الكاميرون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مول البرنامج الفرعي الثاني لمكافحة الأسباب الجذرية للفقر^(١٠٧) أكثر من ٣٥ مشروعاً في مناطق مختلفة^(١٠٨) وأتاح إنشاء مركزين للإنصات والتوجيه والمشورة والإرشاد في بلدات لاغديو وماغا في مناطق الشمال وأقصى الشمال.

٦٨- ويهدف مشروع شبكات الأمان الاجتماعي إلى مكافحة الفقر والضعف والإقصاء. ويشمل المشروع برنامج للتحويلات النقدية العادية الذي يستهدف الأسر المعيشية التي تعيش أوضاع فقر مزمن؛ ومشروعاً خاصاً بالأعمال الكثيفة الاعتماد على اليد العاملة يرمي إلى مساعدة الأسر على مواجهة الصدمات الخارجية (الجفاف أو الفيضانات) من خلال تمويل مشاريع مجتمعية صغيرة؛ وبرنامجاً طارئاً للتحويلات النقدية للتصدي للتحديات التي يطرحها تدفق الأشخاص النازحين داخلياً بسبب الوضع الأمني في أقصى الشمال. ويغطي هذا المشروع مناطق الشمال الأقصى، والشمال، ومنطقة أداماوا، والشرق، والشمال الغربي، ومدينتي دوالا وياوندي. ومن عام ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، وُزِع مبلغ إجمالي قدره ٦ ٢٢٨ مليون فرنك^(١٠٩) على نحو ٦٣ ٠٠٠ أسرة. وينفذ المشروع المذكور أعلاه على مرحلتين تتمثلان في مرحلة تجريبية تمولها الحكومة (١٩٣ ٧١٣ ٣٢٧ ١ فرنكاً)^(١١٠)، ومرحلة للتنفيذ الفعلي يمولها البنك الدولي من خلال مشروع للمؤسسة الدولية للتنمية (٢٥ بليون فرنك)^(١١١).

٦٩- وفيما يتعلق بحق السكان في مستوى معيشي لائق (التوصية ١٤٨)، يُعتمد في تلبية الاحتياجات الغذائية على زراعة من الجيل الثاني تتمحور حول ١٧ مشروعاً ممولاً من ميزانية الاستثمار العام. وإضافة إلى ذلك، عملت الدولة على تحسين قنوات التوزيع^(١١٢)، وإصدار شهادات ترخيص لمواد غذائية جديدة، وتوزيع مواد غذائية بصورة مباشرة على السكان في المناطق المعرضة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي^(١١٣)، وواصلت الدولة أيضاً حملات البيع الميسر للسلع الاستهلاكية في أماكن قريبة من السكان^(١١٤).

٧٠- وفيما يتعلق بمسألة الملكية (التوصية ٨٣)، يكرس نظام الحيازة في الكاميرون مبدأ المساواة في الحصول على الأراضي دون أي تمييز^(١١٥). وتعمل الحكومة على مكافحة العادات والممارسات الثقافية الضارة التي تحد من وصول المرأة إلى ملكية الأراضي.

٧١- ومع ذلك، فريثما يُستكمل الإصلاح المتعلق بالأموال والمسح العقاري، عُقدت جلسات للتوعية المجتمعية بشأن الحاجة إلى التغلب على هذه الممارسات العرفية التمييزية.

هاء- حقوق الفئات

١- حقوق المرأة (التوصيات ٣٩-٤٥ و ٥٠-٥٣ و ١١٧-١٣٣)

٧٢- توخياً لمكافحة التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين (التوصيات ٣٩-٤٥)، اعتُمدت في عام ٢٠١٤ الوثيقة الوطنية للسياسة الجنسانية^(١١٦)، ثم اعتُمدت في عام ٢٠١٦ خطة العمل المتعددة القطاعات الرامية إلى تنفيذها. ولتشجيع التملك المؤسسي للقضايا الجنسانية، أنشئت ١٢ لجنة جنسانية^(١١٧) في بعض الإدارات العامة^(١١٨). واستحدثت منصة متعددة القطاعات لأصحاب المصلحة من أجل القضاء على العنف والاستغلال والإيذاء والتمييز والممارسات الثقافية الضارة وزيجات الأطفال.

٧٣- وإضافة إلى ذلك، وُضعت في عام ٢٠١٦ نسخة محدثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس التي كانت قد اعتُمدت في عام ٢٠١١. وفي هذا الإطار، نظمت الحكومة حملات للتوعية بدعم من المجتمع المدني^(١١٩). وشملت هذه الحملات ١٥ ٧٢٦ شخصاً في عام ٢٠١٥، و٥٠ ٩٠١ من الأشخاص في عام ٢٠١٦، و٦٢ ٩٥٣ شخصاً في عام ٢٠١٧، بما في ذلك جهات فاعلة رئيسية مثل البرلمانين، والزعماء التقليديين، والزعماء الدينيين.

٧٤- وقد أدى تنقيح القانون الجنائي في عام ٢٠١٦^(١٢٠) إلى توسيع نطاق أحكام القانون المتعلقة بالجرائم المرتكبة في هذا الصدد من أجل مكافحة العنف ضد المرأة^(١٢١). وبالتالي أضحت العقوبة تسري على ممارسات مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية^(١٢٢)، والإضرار بنمو عضو من أعضاء الجسم^(١٢٣) (بما في ذلك ممارسة كي الشديدين لمنع نموها)، والتحرش الجنسي^(١٢٤)، والطرده من بيت الزوجية^(١٢٥). ولم يعد الزواج بين مرتكب الاغتصاب أو الاختطاف وضحيته يعفيه من الملاحقة الجنائية^(١٢٦). وثُبت برامج إذاعية بشأن مستجدات القانون الجنائي المتعلقة بحماية حقوق النساء والأطفال والأسرة.

٧٥- وفيما يتعلق بالاغتصاب، تبين الإحصاءات التي جُمعت في عام ٢٠١٦ على صعيد المحاكم أن عدد ضحايا الاغتصاب بلغ ١٠٩ من النساء و١٢٧ من الفتيات. وسجلت هذه الوقائع في ٣٤٤ محضر تحقيق أُحيلت إلى مختلف مكاتب الادعاء العام، وأصدرت المحاكم ٢٦٤ قراراً بشأن هذه الجرائم تضمنت ١٥٣ إدانة^(١٢٧). وبدعم من المجتمع المدني، تعززت الرعاية النفسية - الاجتماعية للضحايا من خلال تطوير مراكز الاتصال^(١٢٨)، والمكاتب الجنسانية^(١٢٩)، وتعززت قدرات الجهات الفاعلة المعنية بتلقي إفادات الضحايا^(١٣٠). وإضافة إلى ذلك، أعدت الحكومة في عام ٢٠١٦ دليلاً متكاملًا لرعاية ضحايا العنف الجنساني.

٧٦- وفيما يتعلق بمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، تواصل تنفيذ خطة العمل الخمسية التي اعتمدت في عام ٢٠١١ واستعرضت في عام ٢٠١٦ بتنظيم حملات للتوعية استهدفت أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ شخص في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧. وعملت الجهات المعنية على كفاءة الرعاية الشاملة للضحايا، لا سيما بالاعتماد على الجهات المعنية بتلقي إفادات الضحايا. واتُّخذت خطوات بشأن ٧٠ من الممارسين السابقين للختان قصد تحويلهم إلى أنشطة بديلة مدرة للدخل. وقد أتاح إنشاء هياكل محلية للمراقبة^(١٣١) إشراك المجتمعات المحلية في آلية المراقبة، وتجنيد منظمات المجتمع المدني عن طريق توقيع برامج للتعاون في هذا الصدد^(١٣٢).

الزواج المبكر والقسري

٧٧- رغم أن إعداد الوثيقة الوطنية لسياسة الأسرة لا يزال جارياً، فقد تعززت مكافحة الزواج المبكر والقسري (التوصيات ٣٩ و ٥٠ و ١١٨ و ١١٩ و ١٣٢). وينص القانون الجنائي على معاقبة كل شخص يُزوّج قاصراً لم يتجاوز عمره ١٨ عاماً^(١٣٣). وأطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٦ على الصعيد الوطني حملة الاتحاد الإفريقي لمناهضة زواج الأطفال. وبذلت جهود لتوعية الأسر والمجتمعات المحلية بأهمية التعليم وأقيمت شراكة في هذا الصدد مع المجتمع المدني.

٧٨- وفي عام ٢٠١٦، وُزعت مواد خاصة بالتحقيق الأسري وشملت العملية ٦ ٣٢٦ شخصاً. ومن أجل تعزيز الوثام الأسري، وُضعت في عام ٢٠١٦ خطة وطنية للحد من العنف بين الأزواج والعنف المنزلي والعائلي بهدف مرافقة الأزواج والعائلات في إطار الوساطات والتدخلات العلاجية.

٧٩- وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة العامة^(١٣٤) (التوصيات ٤٨ و ١٢٩ و ١٤٢)، وبفضل قانون الانتخابات لعام ٢٠١٢، الذي ينص على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في وضع قوائم الناخبين، أفرزت الانتخابات التي نظمت في عام ٢٠١٣ النتائج التالية: بلغت نسبة أعضاء مجلس الشيوخ من النساء ٢١ في المائة، وبلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب رئيسة بلدية ٨,٦ في المائة، وبلغت نسبة النائبات في البرلمان ٣٠,٥٩ في المائة، مقابل ٣ في المائة و١٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧ على التوالي. وفي عام ٢٠١٧، كانت نسبة النساء في الحكومة تبلغ ١٥,٣٨ في المائة.

ومنذ عام ٢٠١٦ يُنشر سجل جنساني خاص بالإدارات العامة، وهو أداة للدفاع عن قضايا المرأة ولتقييم التقدم المحرز في تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار. ويتبين أن ١٦,٧٦ في المائة من النساء - مقابل ٨٣,٢٤ في المائة من الرجال - يشغلن منصب مدير وما يعادله في الإدارة المركزية.

٨٠- وفيما يتعلق بتمكين المرأة اقتصادياً، أُجريت في عام ٢٠١٦ دراسة عن وضع المرأة في مجال الأعمال التجارية تمهيداً لبورة السياسة الوطنية لتنمية الأعمال التجارية النسائية. وإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة بدعم من مصرف التنمية لوسط أفريقيا برنامجاً لدعم النهوض بالأعمال التجارية النسائية بلغت قيمة اعتماداته ٧ بلايين فرنك^(١٣٥) ويرمي إلى تمويل المشاريع الاقتصادية للمرأة، بما يشمل تدريب المدربين ومتابعة رائدات الأعمال.

٨١- وفي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، بلغ عدد ما سُيّد أو أُعيد تأهيله من مراكز النهوض بالمرأة ومراكز التكنولوجيا الملائمة (التوصية ١٣٦) ٢٢ مركزاً، وهو ما أتاح لنحو ٦٠.٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء^(١٣٦)، اكتساب مهارات في مجالات الفنادق والمطاعم، وتصنيف الشعر، والتجميل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإضافة إلى ذلك، قُدم في مرحلة أولى التدريب إلى أكثر من ١٢٠.٠٠٠ امرأة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدعم من معاهد خاصة.

٢- حقوق الطفل (التوصيات ٥٤-٥٩ و ١٣٤-١٣٧)

٨٢- على الرغم من أن تحديث القانون المدني لا يزال جارياً، فإن حماية الطفل (التوصيتان ٥٤ و ٥٩) شكلت أحد الخيارات الأساسية للدولة. ومن هذا المنطلق، أنشئ برنامج وطني لحماية الأطفال في الكاميرون، بما يشمل الأطفال الذين يعيشون حالات طارئة، هدفه الرئيسي تنسيق إجراءات الوقاية والاستجابة والدفاع فيما يتصل بمصالح الطفل^(١٣٧). وبالمثل، أعدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وثيقة السياسة الوطنية لحماية الطفل.

٨٣- وتواصلت الإجراءات الرامية إلى ضمان تعميم تسجيل المواليد (التوصيات ٨٩ و ٩٠ و ٩١). واستُكمل أيضاً إنشاء المكتب الوطني للحالة المدنية في عام ٢٠١٦ وافتتحت ١٠ وكالات إقليمية.

٨٤- وبذلت جهود فعلية لتوعية وتدريب الجهات الفاعلة. وفيما يتعلق بالتدريب، أُدرجت وحدة منهجية بشأن الحالة المدنية في البرامج الدراسية للمدارس الثانوية ومعاهد تدريب المعلمين. وبذلت جهود لتعزيز قدرات ١٠٠ ٤ من ضباط وأمناء الحالة المدنية، وهو ما يمثل ٦٧ في المائة من موظفي هذه الفئة، بفضل ٩٠ دورة تدريبية نظمتها وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية في عام ٢٠١٦ في ٧٤ بلدة في جميع أنحاء البلد. وبمناسبة هذه التدريبات، بذلت جهود للتوعية شملت نحو ٧٠٠ شخص آخرين (رؤساء القرى وموظفو وزارة الصحة ووزارة العدل وغير ذلك). وأشركت وسائل الإعلام في هذا الجهد عن طريق نشر رسائل في هذا الصدد. وفي المناطق العشر التي يتألف منها البلد، وتحديدًا في القرى النائية، نظمت حملات للتوعية بأهمية تسجيل المواليد. واعتمد على تعبئة البرلمانين وقادة المجتمعات المحلية والزعماء التقليديين كاستراتيجية لإدامة التوعية. وشكلت المواكبة في سياق الإجراءات إحدى استراتيجيات الدعم اللازمة لإتاحة وصول السكان، لا سيما الأكثر ضعفاً، إلى الحالة المدنية.

٨٥- وقد نُفذت معظم هذه الإجراءات في إطار برنامج إعادة تأهيل الحالة المدنية في الكاميرون^(١٣٨).

٨٦- وتتطلب رقمنة سجلات الحالة المدنية وتوحيد الهياكل الأساسية ذات الصلة بها تمويلات كبيرة وتظل تشكل تحديات ينبغي تجاوزها^(١٣٩). ولمواجهة هذه التحديات، اعتمدت في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الخطة الاستراتيجية لإعادة تأهيل الحالة المدنية في الكاميرون (٢٠٢٢-٢٠١٨) التي تقدر تكلفتها بـ ٦٩ ١٦٤ مليون فرنك^(١٤٠). وتشمل هذه الخطة الجوانب غير المنفذة من برنامج إعادة تأهيل الحالة المدنية في الكاميرون.

٨٧- وفيما يتعلق بحماية الأطفال من العنف (التوصية ١٣٦)، تنص المادة ٣٥٠ من القانون الجنائي على عقوبات مشددة في حالات ممارسة العنف ضد الأطفال^(١٤١). وعلاوة على ذلك، اعتمدت أحكام تجريم منع ممارسة حق الزيارة^(١٤٢) وعرقلة الحق في التعليم^(١٤٣). وبالمثل، أدرجت في القانون الجنائي أحكام تتعلق بالانتجار بالأطفال^(١٤٤). وأتاح تعزيز إجراءات بناء قدرات الجهات الفاعلة المعنية بإنفاذ القانون تفعيل ملاحظات قضائية في حق مرتكبي الانتجار (المرفق ٩).

٨٨- ويتناول المرفق ١٠ مسألة عدد الأطفال ضحايا العنف (التوصية ١٣٥).

٨٩- وفيما يتعلق بعمل الأطفال (التوصية ١٣٧)، تأسست لجنة وطنية لمكافحة عمل الأطفال في عام ٢٠١٤ واعتمدت في عام ٢٠١٧ خطة عمل وطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. وعلى غرار الاستراتيجيات السابقة، شكلت الوقاية والحماية هيكل الإجراءات المتخذة لمكافحة هذه الآفة. وبفضل وقاية أفضل من خلال التعليم، عرفت مؤشرات الالتحاق بالتعليم تطوراً إيجابياً^(١٤٥). وقد تولت جهات فاعلة حكومية وأخرى غير حكومية تنظيم حملات لمنع استغلال الأطفال^(١٤٦). واستُكمل في عام ٢٠١٣ دليل إجراءات التبني.

٩٠- وظلت مكافحة ظاهرة أطفال الشوارع مصدر قلق. وأنشئت في دوالا وياوندي فرق مشتركة ومتحركة للوقاية من ظاهرة أطفال الشوارع والتصدي لها^(١٤٧). وفي هذا الصدد، تسنى في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦ انتشار ٤١٠ أطفال من الشارع - من أصل ٧١٧ طفلاً من أطفال الشوارع الذين حددتهم الجهات المعنية - إما بإعادتهم إلى أسرهم أو بإدماجهم في برامج الدعم والمساعدة التي تنفذ بالتعاون مع جهات منها بخاصة الوكالة الوطنية للخدمة المدنية والمشاركة في التنمية^(١٤٨)، وبرنامج دعم الإدماج وإعادة الإدماج المهني للأشخاص المعرضين للهشاشة، والصندوق الوطني للعمالة. وفي عام ٢٠١٦، مول الصندوق مشاريع صغرى أعدها أطفال الشوارع بلغت قيمتها ٥٦ مليون فرنك^(١٤٩).

٩١- أما فيما يتعلق بالأطفال الضعفاء (التوصية ١٣٥)، فقد وُضعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الخطة الاستراتيجية لرعاية الأيتام والأطفال الضعفاء، إضافة إلى دليل خاص بالرعاية. ويجري حالياً تنفيذ مشروع "التدخلات الأساسية لتطوير نظم وخدمات رعاية الأيتام والأطفال الضعفاء"^(١٥٠). وتكفلت الدولة بأكثر من ٤٧٥ يتيماً من أطفال الجنود الذين لقوا حتفهم في عمليات محاربة بوكو حرام.

٣- حقوق الفئات الضعيفة وسكان الريف (التوصيات ١٦٦-١٦٨)

٩٢- واصلت الكاميرون تنفيذ سياستها الخاصة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على صعيد استراتيجي وتشغيلي. وحُدِّثت وثيقة السياسة الوطنية لحماية ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة في الكاميرون وخطة العمل ذات الصلة (٢٠١٧-٢٠٢١) (التوصية ١٦٦). واتخذت تدابير هيكلية لضمان تعليم شامل للجميع^(١٥١)، وتعزيز التمكين والإدماج الاجتماعي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، تلقى ٥٨ شخصاً من ذوي الإعاقة البصرية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

تدريباً في مركز التدريب على المعلوماتية المكيفة مع احتياجات ذوي الإعاقة البصرية، في حين تلقى ٢٠٥ أشخاص آخرين من ذوي الإعاقة تدريباً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٩٣- واستناداً إلى سياسة التضامن الوطني المنبثقة عن الوثيقة الاستراتيجية لتعزيز النمو والعمالة، تنفذ سياسة لإدماج فئتين مجتمعيتين ضعيفتين، هما البيغمي والمبورورو، من خلال برامج ومشاريع تتلاءم مع احتياجاتهما فيما يتعلق بالتعليم، والحصول على الجنسية، والصحة، والتدريب المهني، والزراعة. وفي إطار خطة تنمية شعوب البيغمي التي يديرها البرنامج الوطني للتنمية التشاركية، أصدرت ٢٨٠٥ شهادات ميلاد لأطفال هذه الفئة. وإضافة إلى ذلك، وقعت اتفاقية بين البرنامج الوطني للتنمية التشاركية وأبرشية إيسيكما ترمي إلى إتاحة التعليم لأطفال البيغمي في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وساهم تطوير استراتيجيات ووسائل لتكثيف التعليم مع ثقافة وأنماط حياة الشعوب الأصلية في تحسين مؤشرات الالتحاق بالتعليم (المرفق ١١).

٩٤- وفيما يتعلق بالمشاركة في إدارة الشأن العام، أفضت الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٣ إلى وصول شخص من فئة المبورورو إلى رئاسة بلدية نغاوي في منطقة ميري. وانتُخب أربعة أشخاص من نفس الفئة نواباً لرؤساء بلديات كما انتخب عدد من أعضاء المجالس البلدية المنتمين إلى نفس الفئة في هيئات تنفيذية لبلديات أخرى في البلد، منهم ٣٠ في منطقة أداماوا، و ٩٠ في الشرق، و ٤٨ في الشمال الغربي، و ٨ في الغرب. وكانت الخدمة العامة تضم في نيسان/أبريل ٢٠١٧ حوالي ٢٠٠ شخص من مجموعة المبورورو، منهم ٥٠ امرأة^(١٥٢).

٩٥- وأنشئت في عام ٢٠١٣ لجنة مشتركة بين الوزارات لرصد البرامج والمشاريع ذات الصلة بالشعوب الأصلية من أجل تنسيق التدخلات التي تصب في مصلحتها.

٩٦- وفيما يتعلق بتمكين سكان الأرياف من الحصول على وثائق الجنسية (التوصيتان ١٦٧ و١٦٨)، سهل إنشاء ٢٦٥ مركزاً للشرطة في الأرياف^(١٥٣) و ٥٠ مركزاً متنقلاً للتسجيل الخاص بالهوية إجراءات إصدار بطائق الهوية الوطنية.

٩٧- وفيما يتعلق بالوصول إلى الملكية العقارية، تنص المادة ٩ من المرسوم رقم ٤٨١/٢٠٠٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي يحدد شروط الحصول على سندات الملكية، على أنه يجوز للمجتمعات العرفية وأعضائها استصدار تسجيل مباشر لملك من الأملاك الوطنية تشغله أو تستغله. وفي عام ٢٠١٣، صدر في هذا الصدد لصالح المجتمعات العرفية ١٢٢٦ سنداً عقارياً.

٩٨- وفيما يتعلق بالوصول إلى العدالة، بُذلت جهود لمواصلة جلسات القضاء المتنقل في المناطق التي لا توجد بها محاكم^(١٥٤).

واو- القضايا المتداخلة: الاعتقالات التعسفية وتحسين ظروف الاحتجاز والقضاء على ممارسة التعذيب في السجون (التوصيات ١٠٠-١٠٥)

٩٩- يحمي الدستور كل شخص من التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ومن الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ويحدد قانون الإجراءات الجنائية الضمانات المحيطة بالحرمان من الحرية. ولضمان تطبيق هذه الأحكام، تنظم دورات تدريبية منتظمة لموظفي إنفاذ القانون. وكجزء من تنفيذ خطة العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، يجري وضع اللمسات الأخيرة على برنامج لبناء قدرات الفاعلين في مجال العدالة الجنائية، لا سيما فيما يتعلق بقانون الإجراءات الجنائية. وطبقاً للمادة ٢٣٧ من هذا القانون، أنشئت لجنة التعويض عن الاعتقال

والاحتجاز التعسفيين بموجب الأمر المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ الصادر عن الرئيس الأول للمحكمة العليا، الذي تضمن أيضاً تعيين أعضاء اللجنة.

تحسين ظروف الاحتجاز

١٠٠- كانت عدد نزلاء السجون نسبةً إلى طاقتها الاستيعابية يعادل ٢٥ ٨٠٠ مقابل ١٦ ٩٩٥ في عام ٢٠١٣، و ٢٥ ٣٠٠ مقابل ١٧ ٨١٥ في عام ٢٠١٤، و ٢٨ ١٢٠ مقابل ١٧ ٨١٥ في عام ٢٠١٥، و ٢٩ ٣٤١ مقابل ١٧ ٩١٥ في عام ٢٠١٦، و ٢٩ ٩٨٩ مقابل ١٧ ٩١٥ في عام ٢٠١٧ (المرفق ١٢).

١٠١- ولمعالجة تحدي اكتظاظ السجون، ركّز على اعتماد بدائل للعقوبات الحبسية (المواد ١٨-١) و ٢٦ و ٢٦-١ من القانون الجنائي)؛ ومكافحة الاحتجازات الاحتياطية الطويلة الأمد؛ وبناء سجون جديدة بلغ عددها ٨ سجون منذ ٢٠١٣، وإعادة تأهيل السجون الموجودة وعددها ٨٨ سجناً، منها ٧٩ سجناً كانت جاهزة في عام ٢٠١٦.

١٠٢- وإضافة إلى ذلك، جُهزت الهياكل المذكورة بـ ١٨ مولداً كهربائياً، و ١٢ مركبة لنقل السجناء، و ٨ حافلات صغيرة. واستفادت الهياكل من تحسين تجهيزات النوم، ومعدات المطبخ، وبناء الآبار، وربط السجون بشبكة المياه، وهو ما ساهم في تحسين شروط النظافة والصرف الصحي (المرفق ١٣).

١٠٣- وفيما يتعلق بالصحة في السجون، ارتفع عدد الموظفين الصحيين من ١٩٦ موظفاً في عام ٢٠١٣ إلى ٢٦٢ موظفاً في عام ٢٠١٧، منهم ٢٣ طبيباً، و ٥٦ ممرضاً، و ١٤٦ مساعد ترميز، و ١٤٧ من الأعوان التقنيين للخدمات الطبية - الصحية، ورصدت لذلك مخصصات بلغت ١٥٧,٧٤ مليون فرنك^(١٥٥) في عام ٢٠١٣ و ١٥٠,٦٤ مليون فرنك^(١٥٦) في عام ٢٠١٧ (المرفق ١٤).

١٠٤- أما فيما يتعلق بتغذية السجناء^(١٥٧)، فقد زادت الميزانية المخصصة لذلك من ٢,٠٣٠,٨ بليون فرنك^(١٥٨) في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٠٧ بليون فرنك في عام ٢٠١٧^(١٥٩). وارتفع متوسط الإنفاق اليومي لكل سجين من ٢٦٣ فرنكاً^(١٦٠) في عام ٢٠١٤ إلى ٣١٨ فرنكاً^(١٦١) في عام ٢٠١٥، ثم إلى ٢٩٠ فرنكاً^(١٦٢) في عام ٢٠١٧ (المرفق ١٥).

منع ومكافحة التعذيب (التوصية ٣٠)، بما في ذلك في السجون

١٠٥- تحضيراً لإنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب في أماكن الاعتقال، اتخذ قرار يقضي بتكليف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات بالاضطلاع بهذه المهمة.

١٠٦- وارتكزت مكافحة التعذيب في السجون حول محاور تتمثل في تعزيز قدرات موظفي السجون والمراقبة والعقوبات. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥، أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات زيارات إلى الأماكن الاحتجاز في جميع أنحاء الإقليم الوطني، شملت ١٥ زيارة في عام ٢٠١٣ و ١٥ في عام ٢٠١٤ و ١٨ في عام ٢٠١٥ و ٥٩ في عام ٢٠١٦ و ٣٧ في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، أجرى ممثلو منظمات غير حكومية زيارات إلى أماكن احتجاز من اختيارهم. وأجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من جهتها بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

زيارات إلى بعض أماكن الاحتجاز في مناطق أقصى الشمال والشرق والوسط، وقابلت ٥٥٠٠ من نزلاء السجون، وتابعت الحالة الفردية لـ ٢١٦ سجيناً.

١٠٧- وفي هذا الإطار، تتخذ إجراءات عقابية في حالات العنف التي تعلم بها السلطات، علماً أن موظفي المفتشية العامة لإدارة السجون والمندوبين الإقليميين لإدارة السجون ينفذون كل عام، كل حسب اختصاصه، زيارات منتظمة إلى السجون.

ثانياً- التعاون وجرد أوجه التقدم والصعوبات

ألف- التعاون الدولي والتعاون مع المجتمع المدني (التوصيات ٧٢-٨٢ و ١٧٠)

١٠٨- حافظت الكاميرون على تعاون مستمر مع الآليات الدولية والإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان. وفيما يتصل بالتقارير المطلوب تقديمها إلى هيئات المعاهدات، فمعظمها إما قدم بالفعل أو يجري وضع آخر للمسات عليه. ويتفاعل البلد بانتظام مع البلاغات الواردة إما عن طريق هيئات المعاهدات أو الإجراءات الخاصة التي وجهت إليها دعوة دائمة. ويتابع تنفيذ التوصيات بانتظام في إطار اللجنة الوزارية المشتركة المعنية التي يوجد مقرها في رئاسة الوزراء. وتُرسل التقارير المرحلية أيضاً إلى الهيئات المعنية عند الطلب.

١٠٩- وفي عام ٢٠١٣، عُقدت جلسة إحاطة مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لطلب مساعدتهم في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

١١٠- ويندرج التعاون مع منظمات المجتمع المدني، تماشياً مع وثيقة استراتيجية النمو والعمالة، في إطار عمل المؤسسات المعنية^(١٦٣). وشرعت الحكومة في عملية وضع برنامج للتعاون مع منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠١٥، أضحت وزارة الأملاك والسجل والشؤون العقارية جزءاً من برنامج وطني أطلقته الشبكة الكاميرونية لمنظمات حقوق الإنسان في إطار الاستراتيجية الوطنية لإصلاح مجال الحياة.

باء- جرد أوجه التقدم والممارسات الجيدة والصعوبات والعراقيل

١١١- خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، بُذلت جهود لتعزيز الرؤية الواردة في وثيقة استراتيجية النمو والعمالة من أجل تحقيق انخراط أفضل للمجتمع المدني في إدارة السياسات العامة، وتسنى بذلك إتمام عملية اعتماد خطة العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو شامل للجميع. ومع ذلك، تظل مراعاة حقوق الإنسان على نحو أفضل في السياسات العامة متوقفة على اعتماد أدوات التوجيه والمتابعة والتقييم، وعلى تملك أفضل لمبادئ حقوق الإنسان من جانب مختلف الجهات الفاعلة في هذا الشأن.

١١٢- ولا يزال إعمال حقوق الإنسان في الكاميرون في طور البناء، لأن ثمة قيوداً أمنية واقتصادية تحد من تنفيذها في جوانب معينة. ومنذ عام ٢٠١٤، أدت محاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية في منطقة أقصى الشمال، والوضع الاجتماعي السياسي في بعض البلدان المجاورة، إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بلغ عدد النازحين داخلياً ٢٣٦ ٠٠٠ شخص وبلغ عدد اللاجئين ٣٣٢ ٠٠٠ شخص، يتوزعون جميعهم في مناطق الشرق، وأداماوا، وأقصى الشمال.

١١٣- وتأثر تنفيذ بعض حقوق الإنسان بالأزمة الاجتماعية في مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي التي بدأت في أواخر عام ٢٠١٦، والتي ساهمت فيها المطالبات الفئوية لبعض نقابات المدرسين والمحامين.

١١٤- ولا تزال ممارسة الدولة لمسؤوليتها عن حماية وصون التوازن بين الأمن والحرية تشكل تحدياً مستمراً في ظل تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

١١٥- وتستند معالجة الأزمة الاجتماعية المذكورة أعلاه إلى مبدأ قائم على الحوار والالتزام بحماية سلامة الإقليم الوطني والسكان وممتلكاتهم وعلى أسلوب التهذئة. ويستدعي حل الأزمة تظافر جهود جميع الأشخاص ذوي الإرادة الحسنة لتعزيز العيش المشترك. وفي هذا الصدد، فإن جانب الاستجابة للمطالبات المطروحة، تعزز الإطار المؤسسي بإنشاء لجنة وطنية للنهوض بالثنائية اللغوية والتعددية الثقافية (المرفق ١٦).

ثالثاً- التوقعات التي أعربت عنها الدولة المشمولة بالاستعراض فيما يتصل ببناء القدرات والمساعدة التقنية والدعم

١١٦- إضافة إلى التوقعات التي سبق التعبير عنها في الاستعراض السابق المتعلقة ببناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان وحماية حقوق المحتجزين، تشمل المساعدة لا تزال مطلوبة زيادة الدعم لمكافحة الإرهاب وتعزيز تقاسم عبء رعاية اللاجئين وإدارة ملف النازحين داخلياً، فضلاً عن زيادة الدعم للمبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز العيش المشترك.

١١٧- وعلاوة على ذلك، يتوخى أيضاً تقديم دعم للسياسات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ.

قائمة المرفقات

- المرفق ١ تفاصيل بشأن الحصص الزمنية والوحدات المنهجية المعتمدة في المدرسة الوطنية العليا للشرطة، وقيادة مدارس ومراكز التعليم والتدريب التابعة للدرك الوطني، والمدرسة الوطنية لإدارة السجون، والمدرسة الوطنية للإدارة والقضاء.
- المرفق ٢ أنشطة بناء قدرات المحامين في إطار مشروع "نقابة المحامين في خدمة الحكم الرشيد ودولة القانون" في عام ٢٠١٦.
- المرفق ٣ تدابير تأديبية في حق ٨٤ موظف شرطة في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦ بسبب انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال عنف واعتداء أو جرائم قتل وغيرها.
- المرفق ٤ جدول المساعدات العامة لمؤسسات الصحافة الخاصة في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦.
- المرفق ٥ بيان إحصائي بالإجراءات التي تدارسها المجلس الوطني للاتصال في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، وبالجهات المشتكية والعقوبات المفروضة.
- المرفق ٦ حالة بعض الإجراءات القضائية المتخذة في حق صحفيين.
- المرفق ٧ جدول توزيع المستشفيات في عام ٢٠١٤.
- المرفق ٨ مؤشرات الالتحاق بالتعليم في الأرياف في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي وفي المستوى الابتدائي - السنوات الدراسية من ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٢٠١٥/٢٠١٦.
- المرفق ٩ بعض قرارات المحاكم الصادرة في حق مرتكبي جرائم الاتجار في البشر.
- المرفق ١٠ عدد الأطفال ضحايا العنف.
- المرفق ١١ جدول متعلق بالتحاق أطفال البيغمي بالتعليم.
- المرفق ١٢ جدول متعلق بنزلاء السجون في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧.
- المرفق ١٣ جدول متعلق بالسجون المزودة بالمياه.
- المرفق ١٤ جدول متعلق بتطور مخصصات قطاع الصحة في السجون في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.
- المرفق ١٥ مخصصات تغذية السجناء في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧.
- المرفق ١٦ المرسوم رقم ٠١٣/٢٠١٧ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ والمتعلق بإنشاء وتنظيم وتشغيل اللجنة الوطنية لتعزيز الثنائية اللغوية والتعددية الثقافية.

Notes

- ¹ Elles concernaient la peine de mort, le Statut de Rome de la Cour Pénale Internationale (CPI) et la Convention de 1961 sur la Réduction des cas d'Apatridie. Dans le premier cas, le Cameroun est resté un pays abolitionniste de fait. Dans le second cas, le pays a, conformément aux résolutions de l'Union Africaine, maintenu sa coopération technique avec la CPI dans le cadre d'activités de renforcement de capacités et d'entraide judiciaire. Dans le troisième cas, les réflexions sont en cours.
- ² Placée sous la supervision du Premier Ministre, Chef du Gouvernement et présidée par le Secrétaire Général des Services du Premier Ministre, la Plateforme comprend les Ministres chargés de l'économie, des finances, du travail et de la sécurité sociale, de l'emploi, des relations extérieures et le Délégué Général à la Sécurité Nationale.
- ³ La Plateforme est chargée d'évaluer le niveau de mise en œuvre des conventions liées à la question des travailleurs migrants, de proposer les modalités d'implémentation du Programme conjoint de l'Union Africaine sur la Migration de la Main d'œuvre, le Développement et l'Intégration régionale et de coordonner les travaux préparatoires en vue de la tenue au Cameroun du Sommet des Ministres de la Sous-Région de la Communauté Economique des Etats de l'Afrique Centrale en charge des questions de migration de travail.
- ⁴ Instruments de ratification déposés le 29 juillet 2016.
- ⁵ Instruments de ratification déposés le 24 mai 2017.
- ⁶ Instruments de ratification déposés le 24 mai 2017.
- ⁷ Instruments de ratification déposés le 24 mai 2017.
- ⁸ Instruments de ratification déposés le 24 mai 2017.
- ⁹ Il s'agit notamment de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, du Protocole à la Charte Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples, relatif aux droits de la femme en Afrique (Protocole de Maputo) ou encore de la Convention des Nations Unies relative aux droits de l'enfant, la Convention des Nations Unies contre la corruption et le Protocole visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants, additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée.
- ¹⁰ Ce document et d'autres en matière des Droits de l'Homme sont disponibles sur le site web du Ministère de la Justice à l'adresse www.minjustice.gov.cm et sur le site web des Services du Premier Ministre à l'adresse www.spm.gov.cm.
- ¹¹ La CNDHL comprend 30 membres statutaires, est dotée d'un secrétariat permanent, de 08 antennes opérationnelles sur les 10 créées dans les différentes Régions du pays et d'un effectif de 107 membres.
- ¹² En 2012, la CNDHL a reçu une dotation budgétaire de 1 100 000 000 FCFA (soit 1 679 389, 31 euros), soit 400 000 000 FCFA (soit 610 687, 02 euros) pour l'investissement et 700 000 000 FCFA (soit 1 068 702, 29 euros) au titre du budget de fonctionnement. Depuis 2013, l'enveloppe du budget de fonctionnement est croissante. Cette enveloppe qui était de 720 000 000 FCFA (soit 1 099 236, 64 euros) en 2013 est passée à 756 000 000 FCFA (soit 1 154 198, 47 euros) en 2016. Le montant affecté à l'investissement quant à lui a connu une augmentation de 100 000 000 FCFA (soit 152 671, 76 euros) au cours de la même période.
- ¹³ La liste des diverses activités menées par la CNDHL de 2010 à 2016 peut être consultée dans les rapports d'activités de cette institution publiés sur son site web www.cndhl.cm.
- ¹⁴ Depuis 2014, quatre Séminaires sur les Droits de l'Homme ont été organisés à l'intention des Magistrats: le premier a eu lieu à Kribi, du 23 au 24 janvier 2014 et a réuni 30 participants issus des Cours d'Appel du Centre, du Sud, du Sud-ouest et du Littoral ; le second a eu lieu du 08 au 10 avril 2015 à Bamenda au profit de 30 participants sélectionnés dans les ressorts des Cours d'Appel de l'Ouest et du Nord-Ouest, le troisième, du 09 au 13 mai 2016 à Garoua avec 40 participants des Cours d'Appel de l'Adamaoua, de l'Extrême-Nord et du Nord, le quatrième s'est tenu à Douala du 28 au 30 août 2017 au profit de 35 participants issus des Cours d'Appel du Littoral et du Sud-Ouest.
- ¹⁵ Financé par l'Union Européenne.
- ¹⁶ En 2016, ont bénéficié de ces formations 680 Avocats, 25 Magistrats, 05 juristes du Ministère des Domaines, du Cadastre et des Affaires Foncières, 42 membres des partis politiques et des OSC. En 2017, la Commission DH du Barreau a formé 205 Avocats, 25 Magistrats, 106 Parlementaires et 150 Eco-gardes.
- ¹⁷ La signature de 02 Conventions de partenariat, l'un avec le Groupement Inter-patronal du Cameroun (novembre 2014) et l'autre avec l'Agence de Régulation des Marchés Publics (juillet 2015) et de 03 Accords de partenariat avec les institutions internationales, tels *Business Coalition Against Corruption* le 15 juillet 2015, le Service Central de Prévention de la Corruption de France le 13 décembre 2013 renouvelé en 2017, et l'Autorité de Contrôle Administratif de l'Egypte le 27 octobre 2016.
- ¹⁸ Les Cadres de la CONAC bénéficient depuis 2012 d'une formation annuelle dispensée à l'Ecole Nationale de Magistrature de Paris. En Juillet 2014, 02 personnels de la CONAC ont été formés lors de la 2ème Session du séminaire de l'Association internationale des institutions de lutte contre la corruption ; 06 personnels de la CONAC ont bénéficié de la formation organisée par le *Commonwealth Africa Anti-Corruption Centre* de Gaborone d'août 2015 à Septembre 2016 en matière d'éthique et d'intégrité professionnelle, du 31 octobre au 7 novembre 2015 et du 7 au 19 novembre 2015 en leadership et management, du 28 novembre 2016 au 2 décembre 2016 sur la gestion des pièces à conviction et les produits du crime.

- ¹⁹ Du 03 au 04 août 2016, puis en mai 2017, des Séminaires de renforcement des capacités ont été organisés à l'intention des Cellules de Lutte contre la Corruption des Départements ministériels, des Etablissements publics, de la Société civile (regroupée au sein de la Coalition Nationale de Lutte contre la Corruption) et des Autorités religieuses. Au total, le personnel d'environ 50 Administrations Publiques et près de 30 Administrations de Mission et de Grands Projets de développement a été formé dans le cadre des initiatives à résultat rapide par la CONAC courant 2013–2017. La CONAC forme chaque année, au niveau régional, environ 20 personnels administratifs et responsables régionaux dans le cadre de la mise en œuvre des Plans d'Action Régionaux de lutte contre la corruption. En 2017, les responsables régionaux et départementaux de la CONAC ont été sensibilisés aux dispositions du CP relatives à la lutte contre la corruption.
- ²⁰ La CONAC a organisé un séminaire de formation aux méthodes de lutte contre la corruption dans le secteur privé tenu le 9 avril 2014 sur l'éthique et la lutte contre la corruption dans les multinationales et les entreprises nationales au profit de la société civile, le secteur privé, les médias, les entrepreneurs et les autorités religieuses.
- ²¹ Un Séminaire de formation des Magistrats en Droits de l'Homme a été organisé du 20 au 23 février 2017 et un Cours de formation des formateurs du 5 au 7 juin 2017.
- ²² S'agissant des sanctions disciplinaires administrées aux Gendarmes, voir les Rapports du Ministère de la Justice sur l'état des Droits de l'Homme au Cameroun en 2013 (§51), 2014 (§40 et 80) et 2015 (§70).
- ²³ Pour les Sanctions judiciaires, voir les Rapports du Ministère de la Justice sur l'état des Droits de l'Homme au Cameroun en 2013 (§56), 2014 (§82) et 2015 (§79).
- ²⁴ Soit 412 213,74 euros.
- ²⁵ Soit 370 992,37 euros.
- ²⁶ Soit 381 679,39 euros.
- ²⁷ Suivant Arrêté n° 001/MINCOM du 18 mai 2015.
- ²⁸ Voir Décret n° 92/313/PM du 24 septembre 1992 portant Code de déontologie des Journalistes.
- ²⁹ Les thématiques étaient relatives à la responsabilité du journaliste en période électorale, à la prise en compte des Droits de l'Homme dans le cadre du *reporting* en période électorale, à l'activité judiciaire, aux pratiques en matière de diplomatie et de relations internationales, aux mariages d'enfants, à la gestion de l'information en temps de guerre et aux violences à l'égard des femmes.
- ³⁰ Il s'agissait d'un appel urgent conjoint sur la crise sociale dans les Régions du Nord-Ouest et du Sud-Ouest relatif au jugement d'un civil par un tribunal militaire d'une part, arrestation et détention illégale d'autre part.
- ³¹ La suspension de l'internet s'est opérée le 17 janvier 2017 et le rétablissement s'est fait le 20 avril 2017.
- ³² Elle a eu lieu du 18 au 21 juillet 2016 sous le thème : "Autorité administrative, mise en œuvre du Plan d'Urgence Triennal, gouvernance locale et l'Etat de droit", les questions abordées ont porté notamment sur l'application par les Autorités administratives de la Loi sur la liberté des réunions et des manifestations publiques.
- ³³ Par exemple le cas du Réseau des Défenseurs des Droits Humains en Afrique Centrale pour lequel les investigations menées n'ont pas permis d'établir les faits décriés.
- ³⁴ Soit 1 412 213 740,46 euros.
- ³⁵ Soit 45 801 526,72 euros.
- ³⁶ Soit 90 366 873,95 euros.
- ³⁷ Soit 29 497 772,18 euros.
- ³⁸ Soit 1 274 748,09 euros.
- ³⁹ La Camerounaise des Eaux.
- ⁴⁰ Plan d'Urgence Triennal pour l'Accélération de la Croissance et de l'Emploi. Avec ce Plan, 900 forages ont été construits dans 09 Régions du pays et 19 mini-adductions d'eau Potable dans la Région du Nord-Ouest.
- ⁴¹ *Multiple Indicators Cluster Survey 2014*.
- ⁴² A cet égard, ont déjà été réalisés : l'architecture de couverture de santé universelle en octobre 2016 et le paquet de soins y relatif en mai 2017. Sont envisagés, le Plan de financement de mise en œuvre et le texte de loi sur la couverture de santé universelle.
- ⁴³ Elle a été remplacée par le Document de Stratégie Sectorielle de Santé 2016-2027 adopté en 2017.
- ⁴⁴ Il s'agit notamment du Financement basé sur les Résultats, des kits obstétricaux et du chèque santé.
- ⁴⁵ **Directives n° 30195/D/MINSANTE/SG du 31 mars 2016 relatives à l'accueil, l'orientation et la prise en charge des patients dans les formations sanitaires publiques.**
- ⁴⁶ C'est un document de plaidoyer pour les besoins de recrutement dans le Secteur Santé (sages-femmes, médecins généralistes et médecins spécialistes).
- ⁴⁷ Il s'agit du recyclage des intervenants de la chaîne de lutte contre l'onchocercose en 2015.
- ⁴⁸ Soit 358 778,63 euros.
- ⁴⁹ Soit 39 Districts de Santé sur 191 fonctionnels
- ⁵⁰ Soit 144 Districts de Santé sur 189 fonctionnels.
- ⁵¹ Pour plus de précisions, voir les textes ci-après : le Décret n° 2016/6447/PM du 13 décembre 2016 fixant les modalités d'attribution des primes calculées à partir des services payés à certains personnels

- médicaux et paramédicaux travaillant dans des formations sanitaires publiques ; le Décret n° 2017/080 du 6 mars 2017 accordant des primes aux personnels médicaux et paramédicaux de l'Etat relevant du Code du Travail ; et l'Arrêté n° 0561/MINSANTE/CAB du 16 février 2017 fixant les modalités de prise en charge des soins et des frais médicaux des maladies non imputables au service des personnels des Corps de la Santé publique.
- ⁵² Le Cameroun a reçu en 2014 et 2016, 2 Prix d'Excellence décernés par la Banque Mondiale pour la mise en œuvre dudit mécanisme.
- ⁵³ Soit 76 335,88 euros.
- ⁵⁴ Soit 221 374,05 euros.
- ⁵⁵ Soit 70 000 FCFA (soit 106,87 euros) pour les médecins, 50 000 FCFA (soit 76,34 euros) pour les infirmiers diplômés d'État et 30 000 FCFA (soit 45,80 euros) pour les Aides-soignantes par mois comme primes de fidélité.
- ⁵⁶ Par Arrêté n° 095/CAB/PM du 11 novembre 2013.
- ⁵⁷ Ce Programme a pour objectif la mise à échelle des interventions à haut impact sur la santé de la mère, du nouveau-né et de l'enfant.
- ⁵⁸ Outre le projet susmentionné, le *Projet d'appui pour accélérer le Progrès en Santé Maternelle, Néonatale et Infantile au Cameroun*, élaboré en 2013 conjointement par le Gouvernement et 6 agences du Système des Nations Unies faisant partie de l'effort H4+, a été mis en place. Étale sur une période de 30 mois (juillet 2013–décembre 2015), ce Projet a permis la sensibilisation et la formation de 200 chefs traditionnels et leaders communautaires sur l'auto-évaluation et la mobilisation de la communauté pour accroître la demande des services de santé de la reproduction, de la santé maternelle, néonatale et infantile et le soutien à 200 structures communautaires. Bien plus, 150 Organisations à Base Communautaire/Associations féminines ont été contractualisées pour la sensibilisation des communautés à l'utilisation des services de santé maternelle en 2016.
- ⁵⁹ Réduire de 50% la prévalence des grossesses précoces et des IST/VIH chez les adolescents et les jeunes à l'horizon 2020 ; réduire les décès du nouveau-né de 31 à 20 pour 1000 NV entre 2010 et 2020, soit une réduction de 6,1% par an ; réduire de 122 à 80 pour 1000 NV les décès infanto-juvéniles, soit une réduction de 7% par an entre 2014 et 2020, entre autres.
- ⁶⁰ Rapport annuel du Comité National de Lutte contre le Sida (CNLS), p. 21 à 22.
- ⁶¹ Expérimenté depuis 2011 dans les Régions de l'Adamaoua, du Nord et de l'Extrême-Nord, la stratégie de pré-positionnement des kits obstétricaux a été étendue dans les autres Régions. Le Programme *Chèque-santé*, appuyé par la France et l'Allemagne, a été lancé officiellement le 02 juin 2015, à l'Hôpital Régional de Ngaoundéré. C'est un mécanisme de prépaiement en vue du suivi des femmes pendant toute la période de grossesse, l'accouchement et 6 semaines après l'accouchement.
- ⁶² La formation continue en santé de reproduction des 5 846 personnels de santé est répartie ainsi qu'il suit : 1 538 (en 2012), 1 679 (en 2013) et 2 629 (en 2014).
- ⁶³ Voir Rapport Annuel de performance du MINSANTE 2016.
- ⁶⁴ Voir Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS).
- ⁶⁵ Les enquêtes sur la prévalence contraceptive se font tous les 04 ans. Une enquête est en cours couvrant la période allant de 2015 à 2018.
- ⁶⁶ La clinique est ouverte tous les mercredis de 13h à 17h et donne aux jeunes âgés entre 10 et 19 ans la possibilité de consulter un médecin sur les problèmes de santé. Certains des problèmes abordés sont le VIH/Sida, la contraception, la prise en charge des grossesses précoces, les soins aux bébés et comment gérer les cas de viol.
- ⁶⁷ Voir Rapport du Ministère de la Justice sur l'état des Droits de l'Homme au Cameroun en 2016, §383.
- ⁶⁸ La couverture vaccinale nationale en Penta 3 est passée de 77,84% (soit 580 781 enfants sur 746 095 attendus) en 2014 à 79% (soit 680 350 enfants sur 861 203 attendus) en 2015 et à 84% en 2016. La couverture du vaccin antipoliomyélitique était de 83% tandis que celle de la rougeole était de 78% en 2016.
- ⁶⁹ Voir Rapport du Comité Interministériel d'Evaluation des Programmes 2017.
- ⁷⁰ Les nouvelles directives s'accordent avec l'objectif 90-90-90 de l'ONUSIDA: Une Cible Ambitieuse de Traitement pour Aider à Mettre Fin à l'Epidémie du Sida. Selon ce plan de traitement, à l'horizon 2020, 90% de toutes les personnes vivant avec le VIH connaîtront leur statut sérologique, 90% de toutes les personnes dépistées séropositives recevront un traitement anti rétroviral durable et 90% de toutes les personnes recevant un traitement antirétroviral auront une charge virale supprimée. Par conséquent, ces directives englobent des questions telles que le dépistage systématique du VIH chez toute personne effectuant une consultation dans une structure sanitaire, le dépistage rapide du VIH, le déploiement du personnel pédiatrique psychosocial et la mise en œuvre de l'approche « dépistage-traitement ». Parmi les autres mesures, figurent les examens de suivi biologique à prix subventionné, le plan d'enrôlement des laboratoires pour la réalisation de l'examen de la charge virale et la création de nouvelles unités de prise en charge.
- ⁷¹ Voir à cet effet la Décision n° 1019/MINSANTE/CAB/CNLS/GTC/SP du 24 mai 2016 et les Lettres circulaires du Ministre de la Santé du 26 mai 2016 sur la prise en charge des personnes vivant avec le VIH, sur le Déploiement des accompagnateurs psychosociaux pédiatriques, sur le plan d'enrôlement des laboratoires pour la réalisation de l'examen de la charge virale.

- ⁷² Tels que la Semaine Camerounaise de lutte contre le SIDA, la Journée mondiale de lutte contre le SIDA, les Jeux Universitaires, la Journée Internationale de la Femme et la Course de l'Espoir. Au cours de la période 2012–2016, 15 174 causeries éducatives et 61 055 entretiens personnels ont eu lieu. Ceux-ci ont eu un impact sur 114 537 personnes, dont 76 668 femmes.
- ⁷³ Rapport CNLS 2016, p. 4 ; Rapport CNLS 2015, p. 13 et Rapport CNLS 2014, p. 17.
- ⁷⁴ Rapport CNLS 2016, p. 5.
- ⁷⁵ Rapport CNLS 2014, p. 19.
- ⁷⁶ Appuyé par ses partenaires, le Gouvernement a pris des mesures afin de remédier à la rupture de stocks, d'où l'acquisition des ARV par l'ONUSIDA et la subvention de 5.000.000.000 FCFA (7 633 587,79 euros) du Chef de l'Etat en 2014 au Comité National de Lutte contre le Sida (CNLS) pour l'acquisition d'ARV. Un logiciel a été installé pour une gestion rationnelle des stocks d'antirétroviraux (ARV) au niveau des régions en 2014 dans le but d'améliorer leur disponibilité. De plus, les soins de la tuberculose et de l'hépatite ont été intégrés à l'ensemble des soins relatifs au VIH.
- ⁷⁷ Par Décision n°0003/MINSANTE/CAB/CNLS/GTC/SP du 04 janvier 2016, d'autres unités de prise en charge ont été créées.
- ⁷⁸ Soit 15,27 euros.
- ⁷⁹ Soit 7,63 euros.
- ⁸⁰ Source : Rapport CNLS 2016, p. 12.
- ⁸¹ Source : CNLS, Rapport sur les projections et les estimations sur le VIH au Cameroun, 2017, p. 11.
- ⁸² Un Plan d'Accélération de la Thérapie ARV au Cameroun 2016-2018 a été adopté, qui recommande la mise sous traitement de la mère dès dépistage positif.
- ⁸³ Rapport CNLS 2016, p. 13.
- ⁸⁴ Rapport CNLS 2016, p. 13.
- ⁸⁵ Rapport CNLS 2014, p. 34.
- ⁸⁶ Rapport CNLS 2014, p. 33.
- ⁸⁷ Rapport CNLS 2015, p. 21.
- ⁸⁸ Le Comité de Pilotage tripartite a été mis sur pied suivant Décision n° 00341/D/MINTSS/DINCIT/CCT/CEA1 du 07 novembre 2014. Placé sous l'autorité du Ministre du Travail et de la Sécurité Sociale, en charge de veiller à la mise en œuvre effective des mesures décidées par le Gouvernement dans le cadre du dialogue social. A ce titre, le Comité de concertation et de suivi du dialogue social est chargé notamment :
- De favoriser les rapports entre les différents partenaires du dialogue social en vue de prévenir les conflits sociaux de toute nature ;
 - De recueillir, de discuter, d'examiner et d'apprécier les revendications des organisations professionnelles aux fins d'y trouver des solutions négociées ;
 - De proposer avec diligence des solutions conservatoires aux mouvements de grève ;
 - De favoriser et de susciter la concertation entre le Gouvernement et les partenaires sociaux sur toutes les questions relatives au climat social ;
 - D'émettre des avis permettant d'anticiper sur des situations de crise sociale ;
 - De suivre et de veiller à la mise en œuvre effective des mesures approuvées par le Gouvernement favorables à la restauration de la paix sociale.
- ⁸⁹ À cette date, le nombre de syndicats était de 586.
- ⁹⁰ Cet outil est utile dans l'optique d'une meilleure structuration du cadre du dialogue social. Il s'agit d'assurer une contribution effective et efficiente de ces organisations à la garantie des intérêts des acteurs sociaux. (Consolider la capacité de négociation des syndicats dans le cadre du dialogue tripartite).
- ⁹¹ Arrêté n° 2016/0101/MINTSS/SG du 11 juillet 2016 portant constatation du classement national des confédérations syndicales. En 2017, l'on comptait 12 confédérations de travailleurs et 08 confédérations d'employeurs.
- ⁹² L'égalité salariale est une réalité, le Cameroun ayant internalisé par succession d'Etat la Convention n° 100 sur l'égalité de rémunération et la Convention n° 111 sur la non-discrimination à l'emploi.
- ⁹³ La mise en œuvre de l'option de gratuité rencontre quelques difficultés que l'Etat s'attèle à surmonter avec l'appui des partenaires.
- ⁹⁴ Lancée à l'occasion de la rentrée 2015-2016, elle a permis la distribution de 269 350 manuels de mathématiques et de langues, puis 795 196 cahiers aux élèves des classes de la SIL dans le sous-système francophone, et de *Class one* dans le sous-système anglophone, ainsi que 25 632 guides pédagogiques pour les enseignants.
- ⁹⁵ Le ratio était de 1/20,8 en 2014/2015 et 1/20, 6 en 2015/2016 soit une moyenne de 1/20,7.
- ⁹⁶ Le taux brut de préscolarisation désigne la proportion de la population en âge scolaire par rapport à la population globale ; le taux net de scolarisation désigne la proportion d'enfants effectivement scolarisés par rapport à la proportion d'enfants en âge scolaire.
- ⁹⁷ Annuaire statistique du MINEDUB 2014–2015.
- ⁹⁸ Soit 2459 pour le Public et 1003 pour le Privé.
- ⁹⁹ Soit 2589 pour le Public et 1197 pour le Privé.

- ¹⁰⁰ Soit 2685 pour le Public et 1302 pour le Privé.
- ¹⁰¹ Soit 64 151 pour le Public et 36 086 pour le Privé.
- ¹⁰² Soit 51,72% pour les filles et 61,4% pour les garçons.
- ¹⁰³ Soit 54,69% pour les filles et 64,39% pour les garçons.
- ¹⁰⁴ Le ratio standard est de 1 enseignant pour 70 étudiants.
- ¹⁰⁵ Avec l'appui de partenaires tels l'UNESCO et la France.
- ¹⁰⁶ Selon les résultats de l'Enquête à grappes à indicateurs multiples (MICS5) de 2014 publié en juillet 2015.
- ¹⁰⁷ Le SPRPB-2 vise la réduction de la pauvreté en milieu rural par la structuration de l'économie locale au profit des couches les plus vulnérables. Ayant démarré ses activités en 2013, le SPRPB-2 s'étale sur une période de 5 ans (2013–2017) et intervient dans des domaines comme l'agriculture, l'élevage et l'artisanat. Des financements ont été mis à la disposition des organisations locales bénéficiaires à travers le mécanisme de *revolving funds*. Ainsi, 2 établissements de microfinance ont été sélectionnés pour abriter les lignes de crédits devant servir à financer ces organisations.
- ¹⁰⁸ Il s'agit des Régions de l'Adamaoua, de l'Extrême-Nord, du Nord, du Littoral, de l'Est, de l'Ouest et du Nord-Ouest, et 8 Micro-projets sont en attente de financement dans les Régions de l'Est, de l'Extrême-Nord, du Nord et du Sud.
- ¹⁰⁹ Soit 2 027 043, 04 euros.
- ¹¹⁰ Soit 38 167 938, 93 euros.
- ¹¹¹ Soit 9 508 396, 95 euros.
- ¹¹² Du 1^{er} janvier 2016 au 5 août 2017, 33 infrastructures marchandes ont été construites ou sont en cours d'achèvement par le MINCOMMERCE dans certaines Communes du pays. Aussi, on peut relever : 30 marchés périodiques aménagés dans les Régions du Centre, du Sud, de l'Est, de l'Ouest, du Nord-Ouest et du Sud-Ouest parmi lesquels 25 livrés et 5 autres réalisés à hauteur de 85%, 2 magasins de stockage livrés à Ovang et à Boumnyebel et le marché transfrontalier livré à Doumo depuis août 2016.
- ¹¹³ C'est pourquoi une Commission de Gestion des Urgences de Sécurité alimentaire a été créée le 26 février 2015.
- ¹¹⁴ A travers la Mission de Régulation et d'Approvisionnement des Produits de grande consommation et les structures du Ministère du Commerce.
- ¹¹⁵ En 2014, 2 606 titres fonciers ont été délivrés au profit des femmes, 2 637 en 2015 et 1 935 en 2016.
- ¹¹⁶ Les axes de la PNG sont: La promotion de l'accès équitable des filles et des garçons, des femmes et des hommes à l'éducation, à la formation et à l'information ; L'amélioration de l'accès des femmes aux services de santé, notamment en matière de santé de la reproduction ; La promotion de l'égalité des chances et d'opportunités entre les femmes et les hommes dans les domaines économiques et de l'emploi ; La promotion d'un environnement socio-culturel favorable au respect des droits de la femme ; Le renforcement de la participation et de la représentativité des femmes dans la vie publique et la prise de décision ; Le renforcement du cadre institutionnel de la promotion du Genre.
- ¹¹⁷ Le Comité Genre s'inscrit dans la volonté de renforcer la prise en compte du Genre de façon formelle et institutionnelle au sein des différentes organisations dépassant ainsi l'idée du Point Focal Genre (personne individuelle) qui pourrait avoir de la difficulté à influencer significativement des pratiques.
- ¹¹⁸ Dont 10 dans les Ministères, 1 au sein du FEICOM et 1 au sein de l'Université de Yaoundé II (Soa).
- ¹¹⁹ Ainsi, du 29 février au 02 mars 2016, l'ACAFEJ a organisé à Akom II dans la Région du Sud, un séminaire de formation, d'information et de sensibilisation sur le thème «Les droits de la femme, la lutte contre les violences basées sur le genre et le rôle de l'homme pour l'autonomisation des femmes». Ce séminaire a vu la participation d'une cinquantaine de personnes.
- ¹²⁰ Le Code Pénal a été adopté suivant la Loi n° 2016/007 du 12 juillet 2016.
- ¹²¹ À l'instar du viol (article 296), du meurtre (article 275), des blessures (articles 277, 278, 279, 280, 281), de l'assassinat (article 276), de la traite et du trafic des personnes (article 342-1).
- ¹²² Article 277-1 du CP.
- ¹²³ Article 358-1 du CP.
- ¹²⁴ Article 277-2 du CP.
- ¹²⁵ Article 302-1 du CP.
- ¹²⁶ Article 297 du CP relatif au Mariage subséquent entre l'auteur du viol et sa victime, article 352 du CP pour l'enlèvement.
- ¹²⁷ Rapports du Ministère de la Justice sur l'état des Droits de l'Homme au Cameroun en 2016, § 976.
- ¹²⁸ Des centres d'accueil, d'écoute et de prise en charge des victimes de violence faites aux femmes. Il en existe 18. Le numéro du Call Center de Douala 1er est le suivant 233 42 46 68. Ainsi, 481 appels (en 2016) et 140 (de janvier à septembre 2017) signalant des cas de violences ont fait l'objet de suivi.
- ¹²⁹ Cellules de prise en charge des femmes victimes de violence créées au sein des unités de police dans les zones humanitaires. Elles sont situées dans les Régions de l'Est, de l'Adamaoua et de l'Extrême-Nord.
- ¹³⁰ Entre 2015 et 2017, 400 Personnels de Police ont été formés sur la protection des femmes et des enfants contre les violences basées sur le genre en contexte humanitaire.

- ¹³¹ Il s'agit de 92 Comités locaux de surveillance et de dénonciation créés dans les zones foyers. Ils sont chargés de mener des actions de proximité à travers les Brigades créées à cet effet et des activités de sensibilisation des Autorités Traditionnelles.
- ¹³² A titre d'illustration, le 03 septembre 2013 avec le Conseil une plateforme de collaboration des Imams et Dignitaires Musulmans du Cameroun a été mise en place. Cette structure a adopté, en février de la même année, une importante Déclaration d'engagement marquant sa détermination à travailler main dans la main avec le Gouvernement pour éradiquer l'excision et toutes les autres pratiques socioculturelles préjudiciables à la santé et au bien-être des femmes. Des partenariats ont été noués dans le même esprit avec d'autres organisations de la Société civile dont le Centre International pour la Promotion de la Création (CIPCRE), l'Association Camerounaise des Femmes Juristes (ACAFEJ), l'Association de Lutte contre les Violences faites aux femmes (ALVF), l'Association des femmes et Filles de l'Adamaoua (AFFADA), l'Association Inter-Africaine de Lutte contre les Pratiques Néfastes sur la Santé de la Femme et de l'Enfant (CIAF-Cameroun) pour ne citer que celles-là.
- ¹³³ Voir en ce sens l'article 356 du CP. Depuis 2012, le Cameroun célèbre la Journée Internationale de la fille, et le thème de l'édition 2017 portait sur la lutte contre les mariages d'enfants : Progrès vers les objectifs de Développement Durable.
- ¹³⁴ En 2017, sur un total de 298 partis politiques, on compte 12 femmes Présidentes ou Secrétaires Générales et assimilées.
- ¹³⁵ Soit 10 687 022,90 euros.
- ¹³⁶ Si la cible des CPFF est prioritairement féminine, elle accueille aussi d'autres personnes.
- ¹³⁷ Décision n° 2016/0098/D/MINAS/SG/DPSE/SDPDE du 20 octobre 2016.
- ¹³⁸ Le coût de ce Programme est évalué à la somme de 17 800 000 000 FCFA (soit 27 175 572, 52 euros) financé en partie par la France. D'autres partenaires accompagnent l'Etat. Par exemple, dans le cadre du Programme de coopération Cameroun-UNICEF, le BUNEC bénéficie de l'appui de cette Agence pour la mise en œuvre des activités-pilotes du Projet d'enregistrement universel des naissances en Afrique mené dans les Arrondissements de Mokolo, de BétaréOya et de Ngoura.
- ¹³⁹ Il s'agit notamment : du faible taux d'enregistrement des naissances ; des faiblesses dans l'appropriation et l'application des textes par les acteurs ; d'une sensibilisation insuffisante des populations (insuffisance de l'information, de l'éducation et de la communication) ; de l'insuffisance quantitative et qualitative du personnel de l'état civil ; de la disponibilité relative des intrants (registres officiels, équipements de bureau et logistique) ; de l'utilisation des registres non officiels ; des coûts élevés des actes alors que la législation prévoit la gratuité ; de l'éloignement des centres d'état civil des populations ; de l'insuffisance de contrôle des services de l'état civil par la tutelle technique et les services judiciaires avec, comme conséquence, le développement de la fraude documentaire ; de la tenue approximative des archives de l'état civil.
- ¹⁴⁰ Soit 105 593 893, 13 euros.
- ¹⁴¹ Ainsi, en cas de meurtre, de blessures graves, de mutilations génitales, d'atteinte à la croissance d'un organe, de torture, de coups mortels, les peines prévues sont la peine de mort et l'emprisonnement à vie. En cas de coups avec blessures graves et blessures simples, les peines prévues sont doublées.
- ¹⁴² Article 355-1 du CP.
- ¹⁴³ Article 355-2 du CP.
- ¹⁴⁴ Article 342-1 du CP.
- ¹⁴⁵ Voir supra, recommandations 161–164.
- ¹⁴⁶ En juin 2014, la Journée mondiale de lutte contre le travail des enfants a été célébrée sous le thème : « Etendre la protection sociale : combattre le travail des enfants ». En août 2014, une Conférence de presse a été organisée à Yaoundé par le Ministre de la Promotion de la Femme et de la Famille en vue de sensibiliser les parents et les familles sur les dangers auxquels sont exposés les enfants exerçant les activités commerciales le long des rues et dans les marchés.
- ¹⁴⁷ Ces brigades sont chargées de poursuivre des actions de médiation avec les enfants de la rue, en vue de leur retrait, leur retour et leur maintien en famille. Leurs interventions ont été structurées autour du renforcement des capacités des travailleurs sociaux, de l'identification et de la socialisation des enfants de la rue.
- ¹⁴⁸ Une Convention a été signée entre cette structure et le MINAS le 05 juin 2013.
- ¹⁴⁹ Soit 85 496,18 euros.
- ¹⁵⁰ Lancé le 12 novembre 2014, le Projet est mené avec l'appui de l'Agence Américaine de Développement (USAID) et Catholic Relief Services — (CRS) dans le cadre d'un accord signé le 13 juin 2014. Il vise, d'ici 2019, à apporter des appuis divers à 70 000 OEV supplémentaires, dans sept communes urbaines et péri-urbaines dans les villes de Yaoundé, Douala et Bamenda. Ce projet permettra également de renforcer la capacité de 14 000 ménages, de former 60 agents de santé communautaires, 20 travailleurs sociaux, 75 personnels des OSC, 135 fonctionnaires de première ligne ainsi que 57 du niveau régional pour créer un modèle efficace de prise en charge holistique et d'amélioration du continuum de soins à apporter aux OEV.

- ¹⁵¹ La prise en compte de la problématique du handicap dans le Document de Stratégie du Secteur de l'Éducation et de la Formation (2013–2020) en est une illustration. Dans le cadre du développement de l'éducation inclusive à travers la formation initiale des formateurs des écoles pour une meilleure connaissance des types de handicap et des modalités de leur encadrement, des modules sur le handicap ont été intégrés dans les programmes des Ecoles Normales des Instituteurs de l'Enseignement Général suivant la Décision n° 495/13/MINESEC/CAB du 30 août 2013 du Ministre des Enseignements Secondaires et dans la formation continue des enseignants. Ainsi, des Inspecteurs pédagogiques nationaux ont bénéficié à Yaoundé d'une formation sur l'éducation inclusive les 09 et 10 août 2016. Bien plus, au cours des examens officiels, des mesures spéciales sont prises pour faciliter l'accessibilité des personnes handicapées aux édifices et aux épreuves. L'imprégnation de l'approche inclusive a permis d'avoir des résultats. Ainsi, au cours de l'année scolaire 2014–2015, 4 083 élèves handicapés ont été admis dans des établissements publics, représentant ainsi 0,19% des 2 108 279 élèves de l'Enseignement général et technique public.
- ¹⁵² Soit 01 personnel en service à la Présidence de la République du Cameroun ; 04 Cadres Administratifs puis 01 Chargé de mission aux Services du Premier Ministre ; 04 personnels en service au Ministère des Mines ; personnels au MINEPIA ; 01 Préfet en exercice suivi de 03 autres formés et en attentes de promotion ainsi qu'un Sous-Préfet dans le Commandement du territoire ; 01 Magistrat ; 01 Cadre Administratif au MINAC ; 20 Enseignants au MINEDUB et 01 au MINESEC ; 01 Médecin ; 01 Journaliste à la *Cameroon Radio and Television* ; 01 Trésorier municipal ; 03 Chefs Service au MINAS ; 06 Gendarmes ; 2 Policiers ; 10 Militaires ; 02 cadres au Sénat.
- ¹⁵³ Décret n° 2012/551 du 20 novembre 2012 ; Décret 2012/549 du 20 novembre 2012 portant création des Unités dans les Délégations Régionales de la Sûreté nationale.
- ¹⁵⁴ Cette option tient compte de l'équilibre entre les moyens disponibles et le volume du contentieux qui est inégalement réparti sur le territoire.
- ¹⁵⁵ Soit 240 824,43 euros.
- ¹⁵⁶ Soit 229 984,73 euros.
- ¹⁵⁷ La Prison Centrale de Buéa a développé des activités agricoles pour renforcer l'alimentation des détenus.
- ¹⁵⁸ Soit 3 100 458,02 euros.
- ¹⁵⁹ Soit 4 687 022,90 euros.
- ¹⁶⁰ Soit 0,40 euros.
- ¹⁶¹ Soit 0,49 euros.
- ¹⁶² Soit 0,44 euros.
- ¹⁶³ Il s'agit par exemple du suivi participatif de l'exécution du Budget d'investissement public, du tripartisme dans le secteur du travail et de la sécurité sociale, etc.